

مُجلَّةُ جامِعةِ البَاحَةِ

للعلوم الإنسانية

دورية - علمية - محكمة



مجلة علمية تصدر عن جامعة الباحة

المحتويات

التعريف بالمجلة	(متوفر بصفحة المجلة بموقع الجامعة)
الهيئة الاستشارية لمجلة جامعة الباحة للعلوم الإنسانية	(متوفر بصفحة المجلة بموقع الجامعة)
المحتويات	(متوفر بصفحة المجلة بموقع الجامعة)

١	موقف الإباضية من عثمان بن عفان
٢٨	أ.د. صالح بن درباش بن موسى الزهراني مصطلح أهل الكتاب في القرآن الكريم، أهميته، وخصائصه، ومضامينه.
٥٦	د. موسى بن عقيلي بن أحمد الشخي مسؤولية التاجر عن سلامة المنتج في ضوء نظام سلامة المنتجات السعودي: دراسة تحليلية.
٨١	د. أحمد عبدالله سقران الزمن في الفيزياء الحديثة وعلاقته بمفهوم الأزلية والأبدية في العقيدة الإسلامية: دراسة عقديّة مقارنة.
١١٦	د. عبدالرحمن بن علي أحمد الزهراني أثر العقيدة في بناء الشخصية المسلمة.
١٤٣	د. عمر محمد العمر الخوف من الذكاء الاصطناعي وعلاقته بالتكنولوجيا لدى طلاب الجامعة.
١٦٦	د. محمد حسن يحيى الزبيدي درجة استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في تدريس مهارة الاستماع بمقرر اللغة الإنجليزية لدى معلمات المرحلة الثانوية.....
٢٠١	د. إيمان طارق صالح ريس درجة تحقق متطلبات الاقتصاد المعرفي في تعليم اللغة العربية من وجهة نظر معلمي ومعلمات المرحلة الثانوية بمنطقة الباحة.....
٢٣٩	د. رانية بنت فواز اللهيبي إدمان الهواتف الذكية وعلاقته بالتسويق الأكاديمي لدى عينة من طلبة كلية التربية بجامعة الباحة.....
٢٧٤	د. محمد بن أحمد حسن الشرفي فاعلية أدوات التعلم التشاركي في تنمية الاندماج والتحصيل الأكاديمي في بيئات التعلم الإلكتروني بجامعة الباحة.....
٣٣٣	د. خالد غانم حمدان الشهري استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي وعلاقته بالتفكير الناقد لدى عينة من طلبة جامعة الباحة.....
٣٧١	د. جيهان جمال عبدالرحمن العمير رؤية أليكسي جورافسكي لموقف الكنيسة الكاثوليكية من الحوار الإسلامي النصراني: قراءة تحليلية نقدية.....
٣٩٥	د. أحمد إبراهيم محمد سامه عسيري استخدام التكنولوجيا وتأثيرها على مهارات الكتابة اليدوية: دراسة استكشافية بين طلاب البكالوريوس السعوديين الذين يدرسون اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية.....
	Technology Use and Its Influence on Handwriting Skills: An Exploratory Study among Saudi EFL Undergraduate Students.....
	د. أحمد إبراهيم السلامي د. عبدالعزيز محمد

موقف الإباضية من عثمان بن عفان ؓ

أ.د. صالح بن درباش بن موسى الزهراني

أستاذ علوم العقيدة بقسم العقيدة

كلية الدعوة وأصول الدين في جامعة أم القرى

النشر: المجلد (١١) العدد (٤٤)

الملخص:

للإباضية موقف متشدد من الخليفة الراشد عثمان بن عفان ؓ، فإنهم يصوبون الخروج عليه وقتله، متعلقين ببعض الشبه الواهية المعارضة بما هو أقوى منها في فضائله، لكنهم في العصر الحديث ينادون بالسكوت عما جرى من تلك الأحداث وطي صفحتها، فإذا ذكر عثمان لا يترضون عنه ولا يتولّونه، بل يترؤّون منه لجوره وفسقه، بل وكفره فيما يزعمون، مع وصفهم له في بعض كتبهم بالإمام، ووجود نوع اعتبار لبعض مروياته وفتاويه لديهم، وهو موقف يبدو متناقضاً في ظاهره، إذ كيف تقبل رواية الفاسق والكافر وفتواه! فجاء هذا البحث لبيان حقيقة موقفهم من عثمان؛ هل هو موقف واحد عند المتقدمين والمتأخرين؟ أم طراً تغير على موقفهم منه في العصور اللاحقة؟ وإذا أبدوا تغيراً في موقفهم منه فهل هو عن قناعة واعتقاد؟ أم هو أمرٌ فرضته مصلحة مجارة السواد الأعظم من الأمة بالتبرؤ من شناعة ما ذهب إليه سابقوهم؟، وخلص البحث إلى أن موقفهم منه لم يتغير في جوهره، وللوصول إلى هذه النتيجة فقد تم استخدام المنهج الاستقرائي والتحليلي لنصوصهم في هذا الشأن، فجاء البحث في مقدمة ومبحثين وخاتمة.

الكلمات المفتاحية: الإباضية؛ عثمان؛ الصحابة.

The Ibadi position on Uthman ibn Affan, may God be pleased with him
Prof. Saleh Derbash Azzahrani
Professor of Islamic Theology, Department of Islamic Theology
College of Da'wah and Fundamentals of Religion, Umm Al-Qura University
sdazzahrani@sbu.edu.sa

Published: Vol. (11) Issue (44)

Abstract:

The Ibadis have a hardline stance against the Rightly-Guided Caliph Uthman ibn Affan (may Allah be pleased with him). They advocate rebellion against him and his murder, relying on some flimsy arguments that are countered by stronger claims about his virtues. However, in the modern era, they advocate silence regarding those events and turning the page on them. When Uthman is mentioned, they do not express their sympathy for him or support him. Rather, they disavow him for his injustice, immorality, and, they claim, even his disbelief. They describe him as an imam in some of their books and hold some of his narrations and fatwas in high regard. This position appears contradictory on the surface, since how can you accept the narrations and fatwas of an immoral or disbelieving person?, This research aims to clarify the truth of their stance on Uthman. Was it the same across the generations? Or did their stance change in later eras? And if they did express a change in their stance, was it based on conviction and belief? Or was it a matter imposed by the interests of keeping up with the vast majority of the Ummah by disavowing the heinousness of what their predecessors had adopted?, The study concluded that their position on this matter had not fundamentally changed. To arrive at this conclusion, an inductive and analytical approach was used to examine their texts on this matter. The study thus consists of an introduction, two chapters, and a conclusion.

Keywords: Ibadis, Uthman, Companions.

مقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه،
وبعد: فإن الإباضية المنتسبين للمحكمة الأولى الذين هم نواة الخوارج الذين خرجوا على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ؓ؛ لهم موقف متشدد من الخليفة الراشد عثمان بن عفان ؓ، فهم يصوبون الناكثين لبيعته الخارجين عليه، متعلقين ببعض الشبه الواهية المعارضة بما هو أقوى منها من فضائل عثمان ؓ، وفي العصر الحديث صاروا ينادون بالسكوت عما جرى من تلك الأحداث وطي صفحاتها، وإذا ذكروا الصحابة ترضوا عنهم جملة دون تفصيل فإذا ذكر عثمان لم يترضوا عنه ولم يتولوه، بل يحكمون عليهم بالفسق والكفر، مع وصفهم له في بعض كتبهم بالإمام! ويعتدّون أحياناً ببعض مروياته وفتاويه، فلفت نظري هذا الموقف الذي قد يبدو متناقضاً في ظاهره، إذ كيف تقبل رواية الفاسق والكافر وفتواه!

وخلال تاريخ الإباضية وقعت لهم أحداث وفتن شبيهة بما وقع لعثمان ؓ أدت إلى بلبلت أفكارهم، الأمر الذي انعكس على موقفهم من الصحابة ؓ، فظهر لبعضهم أقوال ظاهرها سلامة الموقف من الصحابة، وباطنها محتمل للسلامة إذا سلمت من التقية والكتمان، وقد حاول المتأخرون منهم في القرن الماضي وإلى يومنا هذا أن يخففوا من موقفهم من عثمان وغيره مداراة للسواد الأعظم من المسلمين الذين يجلّون عثمان وإخوانه من الصحابة، ولكنهم حين يُسئلون عن موقفهم صراحة ويواجهون بما في كتبهم من أقوال سيئة في عثمان تأتي إجاباتهم متسمة بالمجاملة في أحيان كثيرة.

لذا؛ عقدت العزم على دراسة موقفهم من عثمان بن عفان ؓ؛ هل هو مذهب واحد عند المتقدمين منهم والمتأخرين؟ أم حدث له تغير في العصور المتأخرة؟ وإذا كان هناك تغير فهل هو عن قناعة وعقيدة؟ أم هو أمر فرضه مجارة السواد الأعظم من الأمة بالتبرؤ من شناعة ما ذهب إليه سابقوهم؟

ونلفت النظر إلى وجود دراسات سابقة تتعلق بموقف الإباضية من الصحابة،^(١) لكنها إما عامة في جميع الصحابة، أو في موقف الخوارج بشكل عام من الصحابة أو في موقفهم من الفرق أو من المخالفين عموماً، ولم أجد أحداً بحث هذه المسألة بموضوعية واستقراء كافٍ من كتبهم، وإنما كان اعتماد جل تلك الدراسات على مصادر غير إباضية، وبعضها خرج بنتيجة برأ فيها الإباضية مما هو مسطور في كتبهم، الأمر الذي حاولت استدراكه قدر الطاقة بالرجوع إلى كتبهم المعتمدة لديهم، ولم أرجع إلى كتب خصومهم إلا في أمور ليست من صلب البحث، والغاية من ذلك إيضاح مذهبهم كما يرونه هم من خلال ما كتبوه في مصادرهم، مزاجاً بين المنهج

(١) مثل: الصحابة بين الإباضية وأهل السنة لأحمد سويدان، وعقيدة الإباضية في الخلفاء الراشدين لأحمد العمصي، وموقف الخوارج من صحابة النبي ﷺ لعبدالله موسى، وموقف الفرق الإسلامية من الصحابة لكريمة عبدالسلام، والصحابة عند الإباضية المتقدمين والمتأخرين؛ الصهران أمودجاً لكريا يوسف.

الاستقرائي والاستنباطي، مع التحليل لما وجدته من نصوصهم في هذا الشأن، وليس من هدف البحث الرد على مذهبهم ونقضه إلا ما ندر، فنقد موقفهم من عثمان له مكان آخر. فأرجو أن يسد بحثي هذه الثغرات.

وقد جاء البحث على النحو التالي:

المقدمة: وفيها بيان أهمية الموضوع وسبب اختياره وهدفه والمنهج المتبع والدراسات السابقة، وتقسيمات البحث.

المبحث الأول: التعريف بالإباضية

المبحث الثاني: موقف الإباضية من عثمان بن عفان رضي الله عنه

الخاتمة: وفيها نتيجة البحث التي انتهت إليها مع بعض التوصيات.

الفهارس.

المبحث الأول: التعريف بالإباضية

تنسب الإباضية إلى عبد الله بن إباض التميمي [٨٦٦هـ تقريباً]^(١)، وهم الفرع الباقي من طائفة المحكّمة الأولى الذين اعترضوا على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه لما قبل بالتحكيم بينه وبين معاوية رضي الله عنه، ولم يبق غيرهم من فروع المحكّمة الأولى، وهم إلى اليوم لا ينكرون انتماءهم إلى المحكّمة الذين اعترضوا على علي رضي الله عنه.

وقد تمكن الإباضية من إقامة دولة لهم في شمال إفريقيا هي الدولة الرستمية التي استمرت ما بين عامي [١٦٠-٢٩٦هـ] حتى سقطت على يد الدولة العبيدية، كما أقاموا دولاً أخرى في جنوب الجزيرة العربية وعمان، واستمر بعضها إلى العصر الحاضر مع الانتقال في الحكم من الإمامة إلى نظام الدولة الحديثة.

إن انتساب الإباضية للمحكّمة الأولى محل اتفاق لدى الإباضية ومخالفهم، وهؤلاء المحكّمة هم الذين عرفوا تاريخياً باسم الخوارج عند جميع كتّاب الفرق، ما عدا متأخري الإباضية الذين ينكرون صلتهم بالخوارج، فراراً من وصمهم بالمرقوق من الدين الوارد في بعض الأحاديث النبوية، يقول نور الدين السالمي الإباضي [١٣٣٢هـ]^(٢):

(١) المعلومات عن عبدالله بن إباض التميمي شحيحة سواء في مصادر الإباضية أو في غيرها، والمتحصل أنه من بني تميم، انتقل من نجد إلى البصرة، يعد في طبقة التابعين، كان أحد أتباع المحكّمة الأولى الذين خرجوا على علي رضي الله عنه لكنه سلك طريقاً معارضاً وأقل حدة من باقي أتباع المحكّمة كنافع ونجدة وغيرهما، تتلمذ على يد التابعي جابر بن زيد الذي يعدّه الإباضية إمام المذهب الحقيقي، وأما نسبتهم إلى ابن إباض فلمجاهرته بآرائه، ولمكانته السياسية إذ كان أحد المعارضين للحكم الأموي، وله رسالة مشهورة إلى عبد الملك أبان فيها عن آرائه المعارضة، توفي على الأرجح سنة ٨٦هـ. انظر ترجمته في الكتب والدراسات التي تحدثت عن الإباضية، ومن أهمها كتاب: دراسات عن الإباضية لعمرو النامي الإباضي اللبي (٤٣-٨٤)

(٢) هو عبد الله بن حميد بن سلوم السالمي، أبرز علمائهم في عمان في القرن الماضي، اشتهر بلقب نور الدين، الذي أطلقه عليه محمد ابن اطفيش الجزائري، كان كفيف البصر حاد الذكاء، له مؤلفاته عديدة منها شرح مسند الإمام الربيع بن حبيب، ومنظومة غاية المراد في علم الاعتقاد، ومنظومة أنوار العقول في العقيدة. وشرحها مشارق أنوار العقول، واللّمة المرضية من أشعة الإباضية؛ رسالة في التعريف بالمذهب، ومنظومة في أصول المذهب الإباضي باسم كشف الحقيقة لمن جهل الطريقة، وغيرها من الكتب. انظر: ترجمته التي كتبها د. عبد الستار أبو غدة في مقدمة جواباته، مكتبة الإمام السالمي بديّة، عمان ٢٠١٠م

(واعلم أنّ اسم الخوارج كان في الزمان الأول مدحاً؛ لأنّه جمع خارجة، وهي الطائفة التي تخرج للغزو في سبيل الله تعالى، قال عزّ وجلّ: ﴿وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً﴾ [التوبة: ٤٦]، ثمّ صار ذمّاً لكثرة تأويل المخالفين أحاديث الذمّ في من اتّصف بذلك آخر الزمان، ثمّ زاد استقبحه حين استبدّ به الأزارقة والصّفرية، فهو من الأسماء التي اختفى سببها وقبّحت لغيرها، فمن ثمّ ترى أصحابنا لا يتسمّون بذلك، وإنّما يتسمّون بأهل الاستقامة لاستقامتهم في الديانة).^(١)

ومع اعتراف الإباضية بانتمائهم للمحكمة الأولى، إلا أنهم ينكرون تسميتهم بالخوارج من قبل مخالفينهم، ويرون الخوارج فرعاً من المحكمة الأولى اشتطّ وغلا، وأن الوصف بالخروج لا ينطبق على المحكمة الأولى إلا بالمعنى السياسي فقط، وبالتالي فليسوا خوارج بالمعنى الديني الذي كان عليه نافع بن الأزرق ونحوه فيما بعد، فهؤلاء هم الذين ينطبق عليهم الوصف بالخروج لا الإباضية الذين يتبرؤون من ابن الأزرق ومن سار على طريقه، ويتولون المحكمة الأولى ويسرون على خطاهم!

غير أن كتب الفرق والعقائد تُجمع على أن نواة الخوارج هم تلك المجموعة في جيش أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ؓ التي طالبت بقبول التحكيم الذي عرضه عليه أهل الشام في معركة صفّين [٣٧هـ]، فاستجاب لهم علي ؓ مكرهاً، غير أن هذه الفئة من جيشه التي ألجأته إلى قبول التحكيم سرعان ما تراجعوا بعد ذلك عن رأيهم! وطلبوا منه أن يرفض التحكيم ويرده، لكنه ؓ رفض طلبهم؛ لأنه قد التزم بوعده مع أهل الشام، فتركوه وخرجوا عليه وخلعوا بيعته، وانحازوا عنه قائلين: لا حكم إلا لله، وأنه لا يجوز تحكيم الرجال في دين الله، فعرفوا بالمحكمة؛ نسبة إلى مسألة التحكيم التي كانت البداية الفعلية لهم، ثم انحازوا عنه إلى حروراء وأمروا عليهم عبدالله بن وهب الراسبي، وبايعوه أميراً للمؤمنين، ودعوا علياً ؓ فيما بعد لمبايعته...^(٢)

هؤلاء المحكمة هم البذرة الأولى للخوارج، ثم تفرعوا بعد ذلك فروعاً وفرقاً، اختلفت فيما بينها اختلافاً شديداً؛ فمنهم من غلا إلى درجة تكفير المخالفين بل والقاعدين -أيضاً- عن نصرتهم والهجرة إليهم، واستباحوا نساءهم وأموالهم، ومنهم دون ذلك، ومن أشهر فرقهم فيما بعد الأزارقة والصفرية والنجدات، والإباضية وهي الأقل تطرفاً، بل لا يكاد يجمعهم مع الخوارج سوى التحكيم وإعلان البراءة من عثمان وعلي ومعاوية وحزبه^(٣)، أما سائر المسائل فليس للإباضية فيها تميز عن غيرهم من فرق المسلمين، كمسألة صفات الله تعالى، فإن مذهبهم فيها هو نفس مذهب المعتزلة، وكمسألة أفعال العباد التي قالوا فيها بكسب الأشاعرة، وأما الفروع الفقهية فلا تكاد

(١) شرح الجامع الصحيح للسالمي (٥٩/١)

(٢) يزعم الإباضية أن عبدالله بن وهب الراسبي صحابي! انظر: طبقات الدرجيني (٢٠١/٢) وقد حاول د. ناصر السابعي (إباضي معاصر) في كتابه: (الخوارج والحقيقة الغائبة ص ٧٩) أن يعدّ الراسبي صحابياً بما لا يسلم له، وهي دعوى يعوزها الدليل. وقد أنكر ابن حزم صحبته بكلام قاسي. انظر: الفصل (٣/٨٤) تحقيق الداود

(٣) كما اعترف به الشيخ الخليلي في بعض مقابلاته المتلفزة.

تخرج فروعهم عما هو معروف في تراث المسلمين، وذلك بسبب انتمائهم للتابعي الجليل جابر بن زيد p الذي هو أحد تلاميذ عبدالله بن عباس رضي الله عنه.

يعتبر الإباضية أولئك المحكمة استمراراً للثوار المعارضين الذين أسقطوا الخليفة الثالث عثمان بن عفان رضي الله عنه وقتلوه، واعتبروا تلك المعارضة رفضاً إسلامياً صرفاً للأحداث التي رأوا أن عثمان رضي الله عنه قد أخطأ فيها! وقد ذكرت مصادرهم الأولى هذه الأحداث المزعومة، ككتاب **صفة أحداث عثمان**، ورسالة عبد الله بن إباح، وسيرة سالم بن ذكوان^(١).

وحين أخذوا بأسباب الملك والبقاء واستقرت لهم الأوضاع؛ نشأت لهم حركة علمية وثقافية بسبب استقرارهم من جهة وبسبب احتكاكهم بغيرهم من جهة أخرى، وأصبح لهم مذهب معروف إلى اليوم، لكنه لا يكاد يتميز بشيء ذي بال سوى مسألة الولاية والبراءة التي أفردوا لها مصنفات خاصة، بسبب كونها الأساس الذي قام عليه المذهب، ومن أهم تطبيقاتها ما يختص بالبراءة من عثمان وعلي ومعاوية وعمرو بن العاص ونحوهم رضي الله عنهم، ولهم في القدر في هؤلاء الصحابة نصوص صريحة واضحة، إلا أنهم في العصر الحديث يحاولون التخفيف من هذا الموقف الحادّ تجاه هؤلاء الصحابة، فأخذوا يميلون للتوقف فيهم والسكوت عنهم، ولعل ذلك بسبب احتكاكهم بجمهور المسلمين المعظمين للصحابة رضي الله عنهم، فيلجئون إلى مبدأ التقية الذي يعرف لديهم بمسلك (الكتمان). وإن السكوت عما شجر بين الصحابة هو موقف حسن، ومرحب به، لكنه - وإن كان خطوة جيدة - لا يكفي ما لم يتم إعلان تولي الصحابة جميعاً والترضي عنهم، وترك إبطان البراءة منهم!

ومع هذا الموقف السلبي من بعض الصحابة إلا أنهم يقبلون روايتهم للحديث ويعتدّون بفتاويهم وأحكامهم، كما تشهد بذلك كتبهم!

وقد قام الإباضية في العصر الحديث بجهد كبير في التبرّي من الخوارج^(٢)، وهو أمر يدعو للارتياح إذا تخلصوا من مبادئ المحكمة الأولى التي قام عليها مذهب الخوارج، وعدّلوا موقفهم من الصحابة، كما فعل الشيخ إبراهيم بيّوض الجزائري [١٤٠١هـ] p ^(٣) الذي عدّل موقفه من الصحابة وترضى عنهم جميعاً، والترضي أحد مظاهر الولاية، وحينئذٍ فلا يبقى سوى المسائل التي لا تختلف عن بقية فرق المسلمين الأخرى، لكن الحاصل أن

(١) انظر: دراسات عن الإباضية لعمر النامي (ص: ٥٢). أما كتاب (صفة أحداث عثمان) فقد ذكره البرادي ضمن مؤلفات الإباضية المشاركة (ص ٥٣ ت: زينهم عرب) وقال: «رأيت ولم أعرف مؤلفه». أما المصدران الآخران فمعروفان مشهوران.

(٢) مثل جهود أحمد بن اطفيش، وأبي إسحاق بن اطفيش، وعلي يحيى معتر، وأحمد الخليلي، وسالم السبائي، وعمرو النامي، وفرحات الجعيري وغيرهم

(٣) أحد علمائهم بالجزائر، كان أحد أعضاء جمعية العلماء الجزائريين التي يرأسها عبد الحميد بن باديس، للشيخ بيّوض محاضرة بعنوان (فضل الصحابة والرضا عنهم) ألقاها في بعض المساجد ثم طبعت بعد ذلك، أبان فيها عن موقف معتدل من الصحابة، له أتباع كثيرون هناك. انظر ترجمته في كتاب: الفكر العقدي عند الشيخ بيّوض، حمّو بن عيسى الشبهاني

كثيراً من الإباضية اليوم لا زالوا يراوغون في الموقف من الصحابة، وخاصة عثمان ؓ، وأما معاوية وشيعته فأمر مفروغ منه لديهم.

ونحن مع ترحيبنا بهذا الموقف الإيجابي الداعي للسكوت والكف عما شجر بين الصحابة ؓ، إلا أنه يجب أن لا ننسى أن المبدأ الذي قام عليه المذهب الإباضي هو الاعتراض على عثمان وعلي K على وجه الخصوص، ثم على غيرهما من الصحابة ؓ في بعض مواقفهم، واعتبار تلك المواقف موجبة للتبري من هؤلاء الصحابة، وهم إلى اليوم إذا سئلوا عن موقفهم من هؤلاء الصحابة أخذوا يراوغون في كلامهم بالحديث عن بشرية الصحابة وعدم عصمة أحد منهم، وأنهم ليسوا فوق الحق، بل الحق فوق الجميع، ونحو ذلك من العبارات غير الصريحة في موقفهم.^(١)

إن اعتقاد بشرية الصحابة وعدم عصمتهم أمر لا خلاف فيه بيننا وبينهم، وإنما الخلاف فيما يُبنى على هذا الموقف، فإن أهل السنة حين يقررون بشرية الصحابة وعدم عصمتهم وأنهم معرضون للوقوع في الخطأ، فإنهم في الوقت ذاته يتولونهم ويترضون عنهم اتباعاً لما دل عليه الكتاب والسنة من مكانتهم وفضلهم، ويكفون ألسنتهم عما شجر بينهم، ويكفون لهم الاحترام والتقدير، وأن ما وقعوا فيه من فتن سياسية كانوا فيها مجتهدين؛ كل منهم يرى الحق معه من وجهة تختلف قليلاً أو كثيراً عن وجهة الآخر، ولم يكونوا أصحاب أهواء كما يرى الإباضية.

وأما الإباضية فإنهم يبنون على القول ببشرية الصحابة وعدم عصمتهم أنهم وقعوا في أخطاء توجب التبري منهم، وبالتالي فهم في حكم البراءة، إلا من تاب منهم، هذا هو المذهب الإباضي تجاه أولئك الصحابة حتى وإن تطور فكرهم خلال التاريخ إلى درجة المنادة بالسكوت عما شجر بين الصحابة، وغلق صفحة الماضي، إلا أن استبطان البراءة منهم يبقى حاضراً لديهم خاصة إذا علمنا أن للتقية عندهم مقاماً لا ينكر، وهو ما يعرف لديهم بـ(مسلك الكتمان)، الأمر الذي لا يبعث على الثقة فيما يقولون، باستثناء أفراد منهم لا يمثلون غالبية الإباضية صرحوا بتولي الصحابة والترضي عنهم، مثل الشيخ إبراهيم بيوض [ت ١٤٠١هـ] وأتباعه، وكذا الشيخ علي يحيى معمر [ت ١٤٠٠هـ] على ما قيل!^(٢) وغيرهما. ونرجو أن يكون لمثل هؤلاء أثر على باقيهم.

وأما مسألة انتماء الإباضية للخوارج فإن متقدمي الإباضية لا ينكرون ذلك، فزعيمهم عبدالله بن إباح التميمي [ت ٨٦هـ تقريباً] الذي ينتسبون إليه يصرح بتولي الخوارج ومعاداة من عاداهم في رسالته المشهورة إلى عبدالملك بن مروان [ت ٨٦هـ] التي يقول فيها: (فهذا خبر الخوارج، نشهد الله والملائكة أنا لمن عاداهم أعداء،

(١) كما في مقابلاتهم الإعلامية، وفي بعض كتبهم ككتاب الإباضية بين الفرق الإسلامية لعلي يحيى معمر ورسالة مقام الصحابة للخليلي

(٢) الشيخ علي يحيى معمر من أبرز دعاة التقريب بين المذاهب، وكان يدعو إلى المعرفة والتعارف بين المذاهب ثم الاعتراف! ولأجل ذلك كان يدعو للسكوت عما شجر بين الصحابة، لكن مع بقاء القناعات المذهبية كما هي! انظر: الشيخ علي يحيى معمر والدعوة إلى وحدة المسلمين لمحمد بوحجام. وانظر: معجم أعلام الإباضية - قسم

وأنا لمن والاهم أولياء بأيدينا وألسنتنا وقلوبنا، على ذلك نعيش ما عشنا، ونموت على ذلك إذا متنا، غير أنا نبرأ إلى الله من ابن الأزرق وأتباعه من الناس).^(١)

وبعد ابن إباح يأتى سالم بن ذكوان الهلالي [ت ١٠١هـ تقريباً] فيتحدث في سيرته معقّباً على ذكر خروج المحكمة الأولى على عليّ ﷺ بقوله: (ثم تتابعت على ذلك خوارج المسلمين يحكمون الله وحده، ويرضون سبيل من مضى قبلهم من المسلمين).^(٢)

وهكذا من جاء بعدهم يؤكدون نفس الأمر، فهذا الصلت بن خميس [ت+ ٣٠٥هـ]^(٣) يعد الإباضية من الخوارج فيقول في سيرته: (وفرقة نقيمت عليه [= عليّ] ذلك وهم المسلمون فسُموا الخوارج)^(٤) وقال أي: الصلت بن خميس: (والخوارج مختلفون، منهم المسلمون يُسمون الإباضية لمكان إمام المسلمين عبد الله بن إباح، والنجدية، والأزارقة، فكل فرقة من هؤلاء أيضاً مختلفة).^(٥)

ومن أعلامهم المشاهير سلمة العوتبي [ق ٦هـ]^(٦) الذي يعد الإباضية من الخوارج فيقول: (الخوارج سُموا بذلك لخروجهم على كلّ إمام، واعتقادهم أنّ ذلك فريضة عليهم... ومن قولهم: البراءة من عليّ وعثمان وإكفارهما، وإكفار كلّ إمام بعد أبي بكر وعمر... والخوارج: على خمسة عشر صنفاً، وهم بزعمهم: الإباضية، والصفيرية... والأزارقة... والنجدات والقعدة)^(٧) فهذا نص للعوتبي صريح في عد الإباضية من فرق الخوارج، والعوتبي أحد علمائهم المعترين، وكتابه الموسوعي الضياء يصفه وزير الأوقاف العماني الشيخ عبدالله السالمي في تقديمه لطبعته التي قامت بها وزارته بأنه: (أحد أهمّ الموسوعات الفقهية بعامة، ولدى الإباضية بخاصة).^(٨)

(١) رسالة ابن إباح (ص: ٨٨، ضمن قراءة في رسالة ابن إباح) د. لطيفة البكاي، وهذه الرسالة مشكوك في ثبوتها إلى ابن إباح، لكنّ اعتراف الإباضية بها وعدم إنكارهم لها، بل واستدلالهم بها في كتبهم يجعلنا نلزمهم بما فيها، لأنها في النهاية نص إباضي لا يختلف مضمونها عن موقفهم المدون في سائر كتبهم.

(٢) سيرة ابن ذكوان (ضمن كتاب منهج الدعوة عند الإباضية لمحمد صالح ناصر ص ٣٦٥ ط: ١ وقد حذفها في ط: ٣)

(٣) أبو المؤثر؛ الصلت بن خميس البهلوي الأزدي الخروصي العماني عاش في القرن الثالث، كان ضريباً، شارك في الأحداث السياسية في عهده، فكان من أصحاب المشورة في اختيار الإمام الصلت بن مالك الخروصي سنة ٢٣٧هـ. وكان ممن استمسك بإمامته لما عزل موسى بن موسى وراشد بن النضر، كان من المبايعين للإمام عزان بن تميم، من مؤلفاته كتاب الأحداث والصفات. انظر: معجم أعلام الإباضية (قسم المشرق) ١٨٦/١ وحاشية محققة السير والجوابات ٢٦٩/٢

(٤) السير والجوابات (٣٠٩/٢) طبعة وزارة الثقافة بعمان

(٥) السير والجوابات (٣١٠/٢)

(٦) صاحب كتاب الضياء الذي طبع في ٢٣ جزءاً أحد الموسوعات الفقهية لدى الإباضية، وقد اختلف في القرن الذي عاش فيه فقيل: (٤ أو ٥ أو ٦) ورجح محققا كتابه الضياء أنه [ت ٥٨٠هـ] دون قطع. انظر: مقدمة تحقيقهما (١٦/١-٢٨)

(٧) الضياء للعوتبي (٣٦٧/٣-٣٦٨، بتحقيق الوارجلاني، ط ١)

(٨) في تقديمه للكتاب (٥/١) والكتاب طبع في ٢٣ مجلداً

ومن المتأخرين سرحان الإزكوي [ق ١٢هـ]^(١) الذي يحدد الخوارج، ويعدد فرقهم، فيجعل الإباضية أول فرقهم، وفي نص من أوضح النصوص وأجلاها، يقول فيه: (فرق الخوارج ... وهم ست عشرة فرقة، وهم الذين خرجوا عن علي بن أبي طالب لما حَكَّم الحكمين)^(٢) وذلك أنهم عاتبوه، ومنعوه، واحتجوا عليه، فتأب، وأظهر لهم توبته، فتابعوه بعد التوبة، ووازره، وقبلوا منه، ثم رجع إلى التحكيم بعد التوبة، /ثم يشرح سبب رجوعه... ثم يقول: / فحينئذ كاتَّب معاوية سرّاً، واستمر على الحكومة، وخطب الناس، وقال: "إني لم أتب عن الحكومة، ومن زعم أنني رجعت عنها فقد كذب، ومن رآها ضلالاً فقد ضل" فخرج جماعة من المسلمين من عنده، وفارقوه، وحَكَّموا الله، وقالوا: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ يَفُصُّ الْحَقَّ وَهُوَ خَيْرُ الْفَاصِلِينَ﴾ [الأنعام: ٥٧]. ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ﴾ [آل عمران: ٨]. فخرجوا من عنده، ونزلوا من الكوفة أرضاً يقال لها حروراء... ولم يزل أمرهم واحداً، وسيرتهم واحدة، وعدوهم واحد، ووليهم من أطاع الله ورسوله، وعمل بكتاب الله وسنة رسوله، وسار سيرة الخلفيتين من بعده، وعدوهم من عصى الله، وخالف أمره، ولم يتبع سنة نبيه، ولم يسر بسيرة الخلفيتين من بعده... وهم أول من أنكر المنكر على من عمل به، وأول من أبصر الفتنة وعابها على أهلها، لا يخافون في الله لومة لائم، قاتلوا أهل الفتنة حتى مضوا على الهدى، وغفر لهم، وأدخلهم الجنة التي عرفها لهم، ولم يزالوا على ذلك إلى أن مرق عنهم نافع بن الأزرق، فشئت كلمتهم، وخالف أمرهم، وحاد عن اعتقادهم، أحدث أموراً خالف فيها أهل الاستقامة في الدين... /ثم يقول: / وافترقت الخوارج على ست عشرة فرقة بفرقة أهل الاستقامة... الفرقة الأولى: المنسوبون إلى عبد الله بن وهب الراسبي، وهي الوهبية، وهو أول إمام عقد له بعد علي بن أبي طالب، وكذلك الإباضية وإمامهم عبد الله بن إباح، من تيم اللات، رهط الأحنف بن قيس، وهما فرقة واحدة، وهي الفرقة المحقة...^(٣). فهذا النص الإزكوي شهادة على أنهم جزء من الخوارج.

وفي شهادة أخرى من أحد علمائهم المعاصرين في ليبيا، وهو عمرو النامي [اختفى ١٤٠٦هـ]^(٤) يقول فيها: (أما بالنسبة لكلمتي: الخوارج والخروج فقد استعملها الإباضية بمعنى الخروج إلى الجهاد، وفي وقت لاحق حصر بعض المؤلفين الإباضية هذا الاسم في مجموعات متطرفة من الخوارج تصرفت على النقيض لمبادئ المحكمة، غير أن غالبية المراجع الإباضية القديمة، وبعض المؤلفين العمانيين المتأخرين كذلك، استعملوا كلمتي

(١) سرحان الإزكوي أحد علمائهم في القرن الثاني عشر [١١٧٧هـ] صاحب كتاب كشف الغمة الجامع لأخبار الأمة. انظر: معجم أعلام الإباضية - قسم المشرق - (١٧٥)

(٢) وهذا ما يقوله مخالفوهم من أهل السنة

(٣) كشف الغمة (٢/ ٢٨١-٢٨٢)

(٤) إباضي ليبي حاصل على الدكتوراه من بريطانيا، عمل أستاذاً في الجامعة ثم تركها بسبب معارضته لنظام القذافي، اختفى عام ١٤٠٦هـ في ظروف غامضة، صاحب كتاب دراسات عن الإباضية. انظر ترجمته في مقدمة كتابه دراسات عن الإباضية.

خروج والخوارج مشيرين بذلك للإباضية، وميزوا الخوارج المتطرفين بعارة خوارج الجور^(١)، واستعملوا كذلك **شراء وشرة** بدلاً من كلمتي **خروج وخوارج**، مع أنه كان لكلمتي **شراء وشرة** معناها الخاص بهما في العقيدة الإباضية، وبالنسبة للمحكمة ولأهل النهر، والنخيلة، وأبي بلال^(٢) وأنصاره، فقد استعملت عادة عبارتا: **المسلمين وجماعة المسلمين**، وكان هذان الاسمان بالإضافة إلى اسم **أهل الدعوة** يستعملان من قبل الإباضية للإشارة إلى مذهبهم^(٣).

وبغض النظر عن اعتراف الإباضية بالانتساب للخوارج من عدمه فإن الثابت تاريخياً حتى في كتب متقدمي الإباضية - كما سبق - أن المحكمة الأولى هم أوائل الخوارج ثم تفرعوا بعد ذلك فروعاً، منهم الغالي كالأزارقة، ومنهم المعتدل كالإباضية، وبسبب اعتدالهم استمروا حتى العصر الحاضر.

ولم يكن الإباضية في بداية أمرهم يتسمون بالإباضية، وإنما كانوا يتسمون بالمسلمين وجماعة المسلمين وأهل الحق، ونحوها. **فإلى منتصف القرن الرابع تقريباً كان الإباضية بجانب تسميهم بالمحكمة الذين قالوا: لا حكم إلا لله؛ يقبلون أيضاً التسمية بالخوارج، بمعنى: الخروج في سبيل الإسلام، كما كانوا يتسمون بالشرة** من قولهم: **شرينا أنفسنا لدين الله فنحن لذلك شرة**، مستنديين لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ١١١] كما كانوا يتسمون **بالحرورية**، وهم الذين رفضوا أن يدخلوا الكوفة مع علي بن أبي طالب بعد موقعة صفين حين قبل علي التحكيم، ودخلوا حروراء. وهم **أهل النهر**، أو **أهل النهر** الذين اعتزلوا علي بن أبي طالب، وقدموا على أنفسهم إماماً وهو عبد الله بن وهب الراسي، في شوال سنة ٣٧هـ، وأحياناً كانوا يتسمون **بالوهبية**، نسبة إلى عبد الله بن وهب الراسي. ويسمون أنفسهم أحياناً **جماعة المسلمين**، أو **جماعة أهل الهدى**، أو **أهل الاستقامة**.^(٤)

وفي أبيات مشهورة سارت مسير الركبان لنور الدين السالمي [١٣٣٢هـ] من منظومته **كشف الحقيقة** ينص فيها على أن ابن إباض لم يكن سوى قائد سياسي لهم وليس له أي مسألة علمية تنسب إليه، وأن تسميتهم بالإباضية جاءت من المخالفين، لكنهم بعد ذلك ارتضوا الانتساب إليه، يقول فيها:^(٥)

(١) انظر: المصدر، فقد ذكر عدداً من المراجع في حاشية (ص ٥٩)

(٢) هو مرداس بن حدير التميمي وينسب إلى أديّة؛ أمه أو جدته، أحد أبرز المنشقين عن علي عليه السلام هو وأخوه حدير، وقد حفلت كتب الإباضية بذكرها وإعلان توليها،

انظر: بدء الإسلام لابن سلام (١١٠) والضيء للعوتي (١٥٧/٣)

(٣) دراسات في الإباضية (٥٩) وهو خلاصة مهمة من باحث إباضي دقيق

(٤) انظر: مقدمة د. سيدة كاشف لتحقيق كتاب الكشف والبيان للقلهاتي (ص ١٠-١١) مستخلصة ما قالته من كتاب القلهاقي. وحدير بالذكر أن الإباضية مختلفون في

نسبة الوهبية هل هي إلى عبد الله بن وهب الراسي؟ أم إلى عبد الوهاب الرستمي؟ ينظر دراسات في الإباضية للنامي (ص ١٩٥)

(٥) كشف الحقيقة (١٩٤-١٩٦ ضمن مجموعة منظومات للسالمي)

إن المخالفين قد سمّونا بذلك غير أننا رضينا
وأصله أن فتى إباحٍ كان محامياً لنا وماضي
ونحن الأولون لم يشرع لنا نجل إباحٍ مذهباً يحملنا
من ثمّ لا تلقى له في المذهب مسألة نرسمها في الكتب

ويؤكد هذا المعنى الشيخ الإباضي سالم السيابي [١٤١٤هـ]^(١) فيرى أنه لا توجد لابن إباحٍ مسألة واحدة تؤثر عنه في الدين، وليس للإباضية مذهب خاص يتقيدون به تبعاً لعالم خاص من علماء الأمة، كأبي حنيفة وأحمد بن حنبل والشافعي أو مالك أو الثوري، أو غيرهم من علماء الإسلام.^(٢) وصدق فيما قال، فلا يوجد لابن إباحٍ سوى مسألة الصحابة، التي سطرها في رسالته إلى عبد الملك على فرض صحة نسبتها إليه، والإباضية لا ينكرونها.

ويقول السيابي أيضاً: (ومن هنا تعلم أن هذه الأمة [=الإباضية] التي أصبحت مشمولة باسمه ومعروفة بمذهبه لم تتلمذ له، ولم تقلده في شيء من تعاليمه... فلم يكن عبدالله بن إباحٍ إمام مذهب خاص أخذ به أتباعه وقلدوه فيه، بل كان هو خاصة يصدر عن أهل العلم منهم كجابر بن زيد وأبي عبيدة وإخوانهم، فلم يكن هو من الشيوخ المؤسسين للمذاهب).^(٣)

ويرى الشيخ السيابي أيضاً أن الخوارج هي طوائف تخرج في الإسلام ضالةً ومحقّة. وهي فرقة من فرق الإسلام، رأسهم نافع بن الأزرق ونجدة بن عامر وعبد الله الصّفّار وأتباعهم، خرجوا على أهل الحق^(٤) في زمن التابعين وتابعيهم!^(٥) وحكموا على مرتكب الكبيرة بالشرك، وفرّعوا عليه استحلال ماله، ودمه، ورأوا أن ذلك هو الحق، واشتدوا على الناس، وثقلت وطأهم عليهم، واشتدت شوكتهم، فاستعرضوا الناس بالسيف، وقتلوا من تمكنوا من قتله من مخالفينهم، ونهبوا أموالهم، وسبّوا نساءهم. لأنهم في نظرهم مشركون، فاستحلوا ما حرم الله بالمعصية، ولم يكتفوا بالقول بل تجاوزوه إلى الفعل، وتعلقوا بتأويلات خالفوا فيها سائر المسلمين، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ

إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١] فعملوا بمقتضى تأويلهم، وعمموا تشريك مرتكبي الكبائر، ولم يُصغوا إلى قول غيرهم من أهل الحق، فعظمت محنتهم على الأمة الإسلامية، فاشتمأ منهم المسلمون، وأنكروا عليهم، فزادوا في

(١) هو سالم بن حمود بن شامس السيابي السمائي العماني كان قاضياً، له عدد من المؤلفات من أهمها إسعاف الأعيان بأنساب أهل عمان، وأصدق المناهج في تمييز الإباضية عن الخوارج، وغيرها من الكتب، توفي عام ١٤١٤هـ

(٢) انظر: أصدق المناهج (٢٠-٢١)

(٣) إزالة الوعناء عن أتباع أبي الشعثاء (٥٧).

(٤) يقصد الإباضية!

(٥) هذه وجهة نظر السيابي وغيره ممن يرى أن الخوارج هم الأزارقة والصفريّة والنجدات، الذين ظهر أمرهم في زمن التابعين، وهذا خلاف الواقع التاريخي الذي يذكر أن الخوارج ظهرُوا أيام علي حين قُبِلَ التحكيم، وأوائلهم هم الذين ثاروا على عثمان وقتلوه. فهؤلاء هم أسلاف الإباضية، والسيابي يريد تبييض صفحتهم.

عنادهم وتمردهم، حينئذٍ خالفهم زعماء الإباضية وانفصلوا عنهم، وقالوا لا يسع إلا تكفيرهم ورد ضلالهم وبدعتهم، وزجرهم وقتلهم حتى يرجعوا إلى الحق. وطردوهم من مجالسهم معلنين البراءة منهم، وأعلنوا كفرهم لاستحلالهم ما حرم الله، أو تحريم ما أحل الله، ومن استحل ما حرم الله أو حرم ما أحل الله فلا شك في كفره بنص الكتاب والسنة وإجماع الأمة.^(١)

ثم يعقب -أي السيابي- ببيان سبب الخلط بين الإباضية والخوارج بأنه لأجل اشتراكهم في إنكار التحكيم، فتم دمجهم معهم من قبل خصومهم لتشويه سمعة الإباضية ظلماً وعدواناً وحسداً منهم للإباضية - كما يزعم! -^(٢) ويبرر السيابي خروج أهل النهروان على إمامهم الشرعي؛ علي بن أبي طالب بأنهم لما رأوا إمامهم ألقى عن كاهله عبء الإمامة حين حكم فيها الرجال، وخرج من عهدتها وتنازل عنها تاركاً لها! فانحازوا لينظروا الأمر السديد لهم وللمسلمين! فبايعوا عبد الله بن وهب الراسبي على ما بويح عليه الأئمة من قبله، ورأوا أنهم الحجة في ذلك العهد، وأن لهم الحق في ذلك، فدخل أهل الأهواء على علي بن أبي طالب مشوهين لأهل النهروان قائلين له بقصد الإغراء بهم: إن هؤلاء من جملة شغبهم ذهبوا بالإمامة عن القرشية أصلاً، وأن الرسول ﷺ يقول: «الأئمة من قريش»، وأن فعل أهل النهروان دليل على عدم استقامتهم، وأضافوا إلى ذلك ما أضافوا من قتل المرأة الحامل وزوجها، وما هنالك من أفعال تقشعر منها الجلود، فكان بذلك ما كان، والأمر لله.^(٣)

ويرى أن الإباضية لم يشاركوا في سفك قطرة دم من دماء المسلمين، وأن تلك الفتن كلها لم يعرف للإباضية فيها ناقة ولا جمل، **فإضافة الإباضية إلى الخوارج إضافة طعن وقذح**، وأن الأهواء البشرية والأغراض الإنسانية حملت مخالفهم على دس الدسائس والسعي بالكيد لهم من أجل أغراضهم وأهوائهم.^(٤)

وقد نسي السيابي أو تناسى ترخم بعض الإباضية وثناءهم على ابن ملجم قاتل علي بن أبي طالب باعتباره سلفاً لهم، وكذا ثناءهم على عمران بن حطان مادح ابن ملجم على فعلته، وهم يعدونه إباضياً!

وإمعاناً في التفريق بين الإباضية والخوارج يضيف قائلاً: (اعلم أن الخوارج في حكم الإباضية مشركون، ذلك أن الذنب معهم قسمان: صغير وكبير، فالصغير مغفوّ باجتناب الكبير، والكبير أيضاً قسمان: كبائر شرك، وكبائر نفاق، فكبائر الشرك هي كل ما أخل بالاعتقاد، كاستحلال ما حرم الله أو العكس، أو إنكار ما علم من الدين بالضرورة، أو إنكار حكم من أحكام الله عز وجل، كإنكار الرجم وقد ثبت بإجماع الأمة، في أمثالها، وكبائر

(١) انظر: أصدق المناهج (٢١-٢٣)

(٢) انظر: أصدق المناهج (ص: ٢٤)

(٣) انظر: أصدق المناهج (ص: ٢٥)

(٤) انظر: أصدق المناهج (ص: ٢٦)

النفاق وهي كبائر الكفر بنعم الله عز وجل وهي عديدة... وعليه فالخوارج معروفون بهذا المذهب مشركون، وشركهم ظاهر مما تراه أيها المسلم...) ^(١) وهو تفريق لا يحو الحقائق التاريخية ووشائج الصلة بين الفريقين.

وهذا إباضي آخر من المعاصرين -وهو: فرحات الجعيري- رغم صوته المرتفع في تبرئة جماعته من الانتساب إلى الخوارج إلا أنه يعترف في نص صريح بالصلة بين الفريقين، مبيناً سبب التبري من الخوارج بقوله: (وبقيت حركة جابر بن زيد وعبدالله بن إباض تنتظر إلى أن تحول قول جماعة نافع بن الأزرق إلى عمل فبرئت منها؛ لأنها رأت فيها خروجاً عن الدين بتحميل النصوص القرآنية مالا تتحمل من التأويل، وعلى هذا الأساس فهم جابر بن زيد وعبدالله بن إباض الخروج بأنه مروق من الدين، وهذا عبدالله بن إباض يقول في رسالته إلى عبد الملك: "إنا برآء إلى الله من ابن الأزرق وصنيعه وأتباعه، لقد كان حين خرج على الإسلام في ما ظهر لنا، ولكنه أحدث وارتد وكفر بعد إسلامه فنبأ إلى الله منهم". وبهذا المفهوم تستعمل المصادر الإباضية حديث المروق من الدين، وعلى هذا الأساس نفهم لماذا يرفض الإباضية تسميتهم بالخوارج رفضاً باتاً، لأنهم يعتبرون أن الخوارج هم المارقة من الدين، وإن استعملت بعض المصادر القديمة كلمة خوارج وهي تعني جماعة المسلمين، فإنها كانت تميز بين الخوارج وتعتبرها مرادفة للشراء وبين خوارج الجور، وأن تكون الكلمة مرادفة للشراء أي اعتزال الحكم الجائر على ألا يقاتلوا إلا من قاتلهم على طريقة أبي بلال مرداس بن حدير، بينما خوارج الجور تعني المروق من الدين، والناظر في نصوص الإباضية المتعارفة مثل خطبتي أبي حمزة الشاري في مكة والمدينة وفي سيرتهم العملية عندما تحملوا أعباء الإمامة يتبين أنهم يبرأون من الخوارج بهذا المفهوم قولاً وعملاً، ويعتبرون أعمالهم من الضلالات والبدع). ^(٢)

وعقد الشيخ الإباضي الليبي علي يحيى معمر [ت ١٤٠٠هـ] فصلاً مهماً جداً في كتابه الإباضية في موكب التاريخ حول هذا الموضوع، شرح فيه رأي الإباضية في معنى الخروج، فجعله ثلاثة أقسام: خروج سياسي، وخروج ديني، وخروج سياسي ديني، وزعم أن أحاديث الخوارج تنطبق على الخارجين دينياً وسياسياً وهذا لا يصدق إلا على المرتدين في زمن أبي بكر، والأزارقة فيما بعد، أما الإباضية فلا يصدق عليهم سوى الخروج السياسي فقط، ولم يرَ به بأساً حسب المفهوم الإباضي، وبخاصة أن معهم -كما يزعم- صحابة كثر، بعضهم مبشّر بالجنة! ^(٣) ولأهمية كلامه في هذا الموضوع فإن الإباضية المعاصرين يستشهدون به كثيراً، وقد قام الإباضي الجزائري المعاصر؛ بكر سعيد أعوش بتلخيصه في كتابه دراسات إسلامية في الأصول الإباضية. ^(٤)

(١) أصدق المناهج (٣٢-٣٣)

(٢) البعد الحضاري (٥٣-٥٥)

(٣) انظر: الإباضية بين الفرق الإسلامية (٣٤٥-٣٧٢ الضامري)، والإباضية في موكب التاريخ (٢٤/١-٣٧ الضامري)

(٤) انظر (٢٩-٣٧)

من خلال ما سبق يتضح لنا صلة الإباضية بالخوارج وأنهم مع الأزارقة والنجدات والصفيرية فروع للمحكمة الأولى الذين هم نواة الخوارج الذين خرجوا على أمير المؤمنين علي عليه السلام، وأن الصحابة رضي الله عنهم نزلوا أحاديث الخوارج على المحكمة الأولى ثم على من تبعهم بعد ذلك، وحقائق التاريخ تثبت أن بعضهم قد غلا وتطرف كالأزارقة، وبعضهم كان أقل غلواً وتطرفاً كالإباضية، لكن ذلك لا ينفي الصلة ووشائج القربى بين الطرفين.

المبحث الثاني: رأي الإباضية في عثمان

موقف الإباضية من عثمان عليه السلام سيء جداً، حتى وإن تظاهر بعضهم بخلافه إعمالاً لمبدأ (الكتمان أو التقية)، بل اعتبروا مذهبهم استمراراً للمعارضة التي أسقطت الخليفة الثالث عثمان بن عفان عليه السلام وتسببت في قتله، ونظروا إلى تلك المعارضة باعتبارها رفضاً إسلامياً صرفاً للأحداث التي أدخلها عثمان وحاشيته الأموية بزعمهم! وهذه الأحداث المزعومة المذكورة في أقدم كتبهم ككتاب صفة أحداث عثمان، ورسالة عبد الله بن إباح، وسيرة سالم بن ذكوان^(١).

وهم يتولون عثمان في السنوات الست الأولى من خلافته، ثم يتبرأون منه بعد ذلك بشدة، وقد اعترف الإباضي المعاصر د. فرحات الجعبري بشدة موقفهم من عثمان بقوله: (معلوم أن لهجة الإباضية الأولى كانت حادة تجاه عثمان في الست سنوات الأخيرة من حكمه)^(٢).

وجاء في سيرة أبي قحطان؛ خالد بن قحطان [ق ٣هـ] أن عثمان قُتل خليعاً من الإيمان، وأنه قُتل لأنه من أئمة الكفر! الذين قال الله فيهم: ﴿فقاتلوا أئمة الكفر إنهم لا إيمان لهم لعلهم ينتهون﴾^(٣).

ومع هذا الموقف الحاد من عثمان عليه السلام إلا أنهم يروون عنه بعض الروايات، فله في مسند الربيع روايتان^(٤)، وينقلون عنه بعض الفتاوى في كتبهم^(٥) وقد يبدو ذلك غريباً متناقضاً، لأجل هذا فرقوا بين مقام الولاية والبراءة وبين مقام العدالة والرواية، يقول أحمد بن سليمان المطهري [ت ١٩٤١هـ]: (من جهة عدالة الرواية فلا شك أن جمعنا يروون عنهم ويعدلونهم)^(٦) وهو منهج مطرد لديهم مع سائر علماء أهل السنة الذين هم بمنزلة البراءة عند الإباضية ومع ذلك يأخذون من كتبهم ويستفيدون منها وخاصة كتب الحديث.

(١) انظر: دراسات عن الإباضية لعمر النامي (٥٢). أما كتاب صفة أحداث عثمان فقال عنه البرادي: (رأيت ولم أعرف مؤلفه) انظر رسالته: مؤلفات الإباضية (ص ٥٣، تحقيق زينهم عرب). وأما سيرة ابن إباح، وسيرة ابن ذكوان فمعروفتان.

(٢) البعد الحضاري للعقيدة الإباضية (٧١-٧٢)

(٣) سيرة أبي قحطان (ضمن السير والجوابات ١٠٣/١)

(٤) انظر: رواية الحديث عند الإباضية، لصالح البوسعيدي (ص ٦٢ ط ١، ١٤٢٠هـ، عمان)

(٥) انظر: دراسات عن الإباضية للنامي (ص ٢٦٧)

(٦) فتح المغيب في علوم الحديث، محمد المطهري (ص ١٠٥) حققه: أحمد حو كروم، وعمر أحمد بازين

وقد يصف الإباضية عثمان ؓ بالإمام، كما فعل الشيخ إبراهيم بيوض [ت ١٤٠١هـ] p في رسالته: **فضل الصحابة**. وكذا القطب ابن اطفيش [ت ١٣٣٢هـ] في تفسيره لقوله تعالى: ﴿تَبْتَ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾ قال: **(فارقها وتزوجها الإمام عثمان بن عفان)** وغيره من المواضع في تفسيره^(١)، ومع ذلك يجتهد القطب في سرد ما يراه مساوئ لعثمان ؓ ثم يقول: **(وإنما بسطت بعض مساوئ عثمان لقول الخازن -وهو من الشافعية-: إن أول من جحد حق النعمة وفسق قتل عثمان، وإنما ذكرت ذلك ليكون قذى في عينيه وفي عيني القاضي البيضاوي وغيرهما، ويُلهمهما اعتماداً على سراب، وما دُكر به ثابتٌ عندنا وعند من تكلم في هذا النوع من المخالفين، كالنوبي والقرطبي والأبي وغيرهم)**^(٢)

والإباضية لا يترضون عن عثمان لأن ذلك يناقض مبدأ البراءة منه، يقول الشيخ الخليلي مفتي عمان: (إن صيغة الترضي لا تُمنح إلا لمن بلغ درجة كبيرة جداً من الولاء لله تعالى)^(٣)، وعثمان في نظره ليس كذلك، ولا يزال هذا هو موقفهم من عثمان حتى اليوم.

ومن أبرز الإباضية الأوائل المعلنين للبراءة من عثمان:^(٤)

١. عبدالله بن إباح [ت ٨٦هـ] في رسالته الشهيرة لعبد الملك^(٥) التي قال فيها: (فلو أردنا أن نخبر بكثير من مظالم عثمان لم نخصها إلا ما شاء الله، وكل ما عدت عليكم من عمل عثمان يكفر الرجل أن يعمل ببعض هذا)^(٦) وقوله: (فلما رأى المؤمنون الذي نزل به عثمان من معصية الله تبرؤوا منه، والمؤمنون شهداء الله)^(٧) وقوله: (فمن يتولى عثمان ومن معه، فإننا نشهد الله وملائكته أنا منهم برآء ولهم أعداء، بأيدينا وألسنتنا وقلوبنا، نعيش على ذلك ما عشنا ونموت عليه إذا متنا، ونبعث عليه إذا بعثنا، نحاسب بذلك عند الله).^(٨)

(١) في القول بتزوج عثمان من امرأة أبي لهب غمز لا يخفى!

(٢) الهميان (٣٤٨/١١) الطبعة السابقة) ولا أدري من النوبي فلعله يقصد النوبي لأنه قرنه بشرح مسلم!

(٣) رسالة جوابية يرد فيها الخليلي على الشيخ خليل ملا خاطر، منشورة آخر حاشية ابن أبي ستة على مسند الربيع (٣٤٤/٥)

(٤) انظر: الصراع الأبدي لتركيا المحرمي (٣٢٢-٣٢٩)

(٥) الرسالة موجودة في عدة مصادر إباضية كالسير والجوابات (٣٢٥/٢) والجواهر المنتقاة للبرادي (ص ١٣٦)، وكشف الغمة للإزكي (٢٠٦/٢) وأوردها القطب ابن

اطفيش -مقراً بها- في شرح عقيدة التوحيد لابن جميع (ص: ٣٥٠، ت: مصطفى وينتن). ثم حققها مؤخراً د. لطيفة البكاي ونشرتها دار الطليعة في بيروت عام ٢٠٠٢ م

(٦) رسالة ابن إباح (٧٣ ط: الطليعة)

(٧) رسالة ابن إباح (٧٥ ط: الطليعة)

(٨) رسالة ابن إباح (٨٤ ط: الطليعة)

٢. سالم بن ذكوان الهلالي [ت ١٠١هـ]^(١) في سيرته المشهورة كقوله: (فلما أعذر المؤمنون في طلبهم الحق قبله فمنعهم إياه وحال دونه قاتلوه، فقتله المسلمون على ضلالتهم غير تائب منها، وقتلوا معه نفراً من أهل المدينة)^(٢)

٣. شبيب بن عطية [ت ١٣٥ أو ١٦٠هـ]^(٣) في السيرة المنسوبة إليه، إذ يقول في كلام طويل له: (يعرف أولو الألباب الذي أتى عثمان من انتهاك المحارم، والذي استحل من أصحاب رسول الله من أبي ذر، وعمار، وابن مسعود وغيرهم، وتحويله الأمور عن حدودها، وخلاف رسول الله ﷺ، والخليفين من بعده أعظم من قتله، إذ أبي أن يعدل أو يعتزل)^(٤).

ومن أهم كتبهم ومصادرهم التي نصوا فيها على التبري من عثمان كتاب بيان الشرع لمحمد بن إبراهيم الكندي [ت ٥٠٨هـ]، يقول فيه متبرئاً من جملة من الصحابة وفي مقدمتهم عثمان رضي الله عنه: (وبرئنا بعد النبي ﷺ من أهل القبلة، الذين هم من أهل القبلة؛ عثمان)^(٥) بن عفان وعلي بن أبي طالب وطلحة والزبير ومعاوية بن أبي سفيان وعمرو بن العاص وأبو موسى الأشعري وجميع من رضي بحكومة الحكمين، وترك حكم الله إلى حكومة عبد الملك بن مروان وعبيد الله بن زياد والحجاج بن يوسف وأبي جعفر والمهدي وهارون وعبد الله بن هارون وأتباعهم وأشياعهم ومن تولاهم على كفرهم وجورهم من أهل البدع وأصحاب الهوى، لقول الله تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ قال أبو عبد الله محمد بن محبوب رحمهم الله^(٦): نوافقهم على هذا والبراءة ممن سماه، قال أبو سعيد محمد بن سعيد رضي الله عنه: نوافقهم على البراءة ممن سُمي على الشريطة بما سماهم من الكفر)^(٧)

(١) أحد أصحاب جابر بن زيد وأتباعه كما تقول مصادر الإباضية، توفي نهاية القرن الأول. وقد نشر محمد صالح ناصر رسالته في كتابه منهج الدعوة عند الإباضية، ثم حذفها في الطبعة الثالثة تلافياً لما فيها من إخراج يتعلق بمسألة الصحابة وحتى لا يفسد دعاوى الوحدة، ومن العجائب أن يجعلها الخليلي منطلقاً للوحدة الإسلامية مع ما فيها من طعن في الصحابة!

(٢) سيرة سالم بن ذكوان (ملحقه بكتاب منهج الدعوة عند الإباضية لمحمد صالح ص ٣٦٢، ط ٢ مكتبة الاستقامة بمسقط)

(٣) لا يعرف على وجه التحديد تاريخ وفاته، كان معاصراً لأبي عبيدة مسلم بن أبي كريمة المتوفى ١٥٠هـ، وقد اختلف الإباضية في توليه والبراءة منه. انظر ما كتبه سلطان الشيباني بعنوان (شبيب بن عطية) نشرة إلكترونية.

(٤) سيرة شبيب (ضمن كتاب السير والجوابات ٣٥٠/٢)

(٥) حاول ناشر الكتاب -مشكوراً- التخفيف من العبارة فعلق بقوله: (كنا نرجو ألا يوصف الصحابة بهذه الأوصاف).

(٦) أبو عبد الله؛ محمد بن محبوب بن الرُّحَيْل: من أشهر علماء الإباضية في القرن الثالث الهجري توفي سنة ٢٦٠هـ. انظر: معجم أعلام الإباضية (قسم المشرق، الترجمة: ١٣٠١)

(٧) بيان الشرع للكندي (٢٨٠/٣-٢٨١)

بل يتبرؤون ممن توقف فيه وفي إخوانه الآخرين، يقول الكندي: (وبرئنا من المعتزلة بما وقفوا عن عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب وطلحة والزبير وغيره من أهل القبلة وأهل الكفر ووضعوا الناس على ثلاث منازل مؤمن وكافر وفاسق غير فسق أهل الشرك...) (١).

وفي رد الكندي على أحد مخالفيه يسمى حمزة، ينص الكندي على أن مقتل عثمان وقع بإجماع من المسلمين! لأنه حكم بغير ما أنزل الله، وأن الصحابة أجمعوا على قتله: (ولقد أجمع المسلمون على قتل عثمان فما سموه بالشرك ولا استحلوا سبي ذريته ولا غنيمة ماله، فإن زعم حمزة عدو الله وأوليائه أن أصحاب محمد ﷺ الذين أجمعوا على قتل عثمان حين حكم بغير ما أنزل الله وبدل سنة رسول الله ﷺ فلم يستحلوا منه سبي ذريته ولا غنيمة ماله، فإن قال: إنهم بذلك مصيبون للحق فقد ترك قوله ورجع إلى قول من هو أعدل منه وهم الإباضية أهل الحق، وإن زعم أنهم أخطئوا في حكمهم وعطلوا حدود الله وأقسامه التي قسمها في الغنائم فقد تولاهم على ذلك لأنه قد تولى عمار بن ياسر وأشياعه الذين حكموا في عثمان بما حكموا به، وقد خالف عليهم ولن يجد بذلك برهاناً، بل قد عرّفنا الله ضلالة من قد خالفهم، وقد أقام الله حجة المسلمين ممن قد فسرناه عن أصحاب رسول الله ﷺ في حكمهم في عثمان مع ما قد تذكره من الحجج الواضحة غير أن الذي ذكرناه نقض لقول هذا السفية وإيضاح لضلالاته) (٢).

ولا يخفى مراده بالمسلمين أنهم الإباضية وأسلافهم ممن ثاروا على عثمان، كما يتضح من سياق كلامه. وإذا جئنا للبرادي [ت. ٨١٠هـ] فإننا نجد ما يراه أحداثاً لعثمان على خلاف حكم الله! مستدركاً بذلك على الدرجيني [ت. ٦٧٠هـ] الذي أغفلها في طبقاته عملاً بمبدأ الكتمان والتقية! واعتبر البرادي ذلك إخلالاً منه، كما هو واضح من عنوان كتابه: الجواهر المنتقاة في ما أخل به كتاب الطبقات، ذكر في مقدمته أن إخلال الدرجيني كان على سبيل التقية والكتمان، ولأجل ذلك أطال هو الحديث عن عثمان ﷺ. (٣) وكتاب الجواهر لديهم عمدة في بابيه، وهو عندهم (أفضل كتاب يناقش أحداث الفتنة الكبرى على عهد الخليفين عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب بشكل واسع) كما يقول مصححه والمعلق عليه الشيخ أحمد بن سعود السيابي (٤). ويقول البرادي واضحاً معياراً للإباضي الوهبي القائل بإمامة عبدالوهاب بن رستم: (وفي بعض الروايات عن بعض أصحابنا: لا تكون وهبياً صريحاً حتى تتولى الشيخين، وتبرأ من الصهرين، وتنكر حكومة الحكمين) (٥).

(١) بيان الشرع (٢٨٤/٣-٢٨٥)

(٢) بيان الشرع (٢٩٠/٣-٢٩١)

(٣) انظر: الجواهر (ص ٦٤-١٠٩)

(٤) (ص ٨) من مقدمته

(٥) الجواهر (١٦٩) واختلف في الوهبي: هل هو نسبة لابن وهب الراسبي؟ أو لعبدالوهاب الرستمي؟

وكذلك الشماخي [ت ٩٢٨هـ] فصل في سيره في أحداث عثمان التي نقوموها عليها^(١).

وقال العوتي [ق ٦٠هـ تقريباً]: (قيل: إن الربيع كان له جازان ناسكان من قومنا^(٢))؛ فقال الربيع لأبي عبيدة: إن جازي ناسكان، وإنهما أحبا الدخول في دين المسلمين [أي: الإباضية]، ولكنهما استوحشا من البراءة من عثمان وعلي؛ فقال له أبو عبيدة: فأنا أبرأ من عثمان وعلي فما يقولان في؟ فقال: يتوليّانك. فقال أبو عبيدة: لا بأس عليهما. فقال له الربيع: فإن لم يتوليّانك؟^(٣) فقال أبو عبيدة: هما هالكان.

وإنما أراد أبو عبيدة أنهما إذا تركا ولاية المسلمين على براءتهم من عثمان وعلي خرجا من الإسلام.

ومن زعم أن عثمان وعلياً دخلا حفرتيهما مسلمين؟

فقال أبو معاوية: إن كان يعني إسلام أهل التنزيل فقد صدق فيما قال. وإن كان يعني إسلام أهل التأويل استتيب، فإن تاب وإلا برى منه^(٤).

وعندما عرّف العوتي بالخوارج قال: (ومن قولهم: البراءة من عليّ وعثمان وإكفارهما، وإكفار كلّ إمام بعد أبي بكر وعمر) ثم عدّ الإباضية من فرقهم.^(٥)

وفي بيان المآخذ الإباضية على عثمان يقول الوراقاني [ت ٥٧٠هـ] بعد أن يبين أن ولايته في الأساس حق: (والدليل على ولاية عثمان بن عفان ظنّ، فولايته حق لانطباق أهل الشورى عليه، وعزله وخلعه وقتله حق لانتهاكه الحرم الأربع:

أولاهها: استعمال الخونة الفجرة على الأمانة التي عرضها الله تعالى على السموات والأرض والجبال ﴿فأبين أن يحملنها - إلى قوله - جهولا﴾ .

والثانية: ضربه الأبشار، وهتكه الأستار من الصحابة الأخيار إن أمره بالمعروف ونهوه عن المنكر، كأبي ذر وابن مسعود وعمار بن ياسر وابن حنبل.^(٦)

والثالثة: تبذيره الأموال وإسرافه فيها، فمنعها الأخيار وجاد بها للأشرار، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُبَدِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ﴾ [الإسراء: ٢٧]، فحرم العطايا لأهل العطايا فجاد بها على اللعين وأبنائه الملاحين، وأعطى ابن الطريد مروان بن الحكم خمس أفريقية: ستمائة ألف دينار، تكاد تقوت نصف مساكين هذه الأمة.

(١) انظر: السير للشماخي (١٣٩/١-١٤٩)

(٢) أي: من أهل السنة

(٣) الصواب: يتوليّك

(٤) الضياء (١٤٧/٣-١٤٨) تحقيق الوراقاني

(٥) الضياء (٣٦٧/٣)

(٦) شريك بن حنبل معدود في الصحابة. انظر: الإصابة لابن حجر (١١٧/٥ هجر)

الرابعة: حين ظهرت خيائته فاتهموه على دينهم، فطلبوه أن ينخلع فأبى وامتنع.

فانتبهكوا منه الحرم الأربع: حرمة الأمانة، وحرمة الصحبة، وحرمة الشهر الحرام، وحرمة الإسلام حين النخلع من حرمة هذه الحرم، إذ لا يعيد الإسلام باغياً، ولا الإمامة خائناً، ولا الشهر الحرام فاسقاً، ولا الصحبة مرتداً^(١) على عقبه^(٢)

بل إن الإباضية - كما يحكي الوارجلاني عنهم - يعتقدون فسق عثمان ورد شهادته! فيقول: (وأطلق بعضهم تفسيق عثمان ورد شهادته، وهؤلاء فرقة من القدرية، وهو قولنا)^(٣) فإذا كان بهذه المثابة فكيف يقبلون روايته للحديث وفتاواه!

ويرى الشماخي [٩٢٨هـ] أن بداية النقصان وظهور الجور كانت منذ سقط خاتم رسول الله ﷺ من يد عثمان في بئر أريس!^(٤) وكأنهم يتشاءمون بذلك!

وقد نقل - أي الشماخي - في سيره كلام الوارجلاني [٥٠٨هـ] في العدل والإنصاف في مؤاخذات الإباضية على عثمان مقرأً لها^(٥)، ثم قال بعد ذلك: (فلما رأى المسلمون عُتُوَّه وعصيانَه واستثنائه بالفيء وضربه الرجال وأخذه الأموال ومنعه العطايات وتعطيله الحدود واستحلاله الحرام وإذلاله الناس وما عمهم به من البلاء اجتمعوا إليه من كل أفق على أن يتوب أو يعتزل أو يقتل فتاب كما قدمنا، فكتب في قتل بعضهم، وتأديب بعض، فرجعوا إليه، وأرسل إلى عماله فتباطؤوا عليه، لعلمهم باجتماع الناس عليه، فقتلوه حيث لم يف بما عاهد عليه من رد المظالم وإقامة الحدود وعزل العمال وما أشبه ذلك، وقد أرسل إلى علي أن يؤخر عنه ويتوب، ففعل ثانياً فلم يف، وأرسل إلى عائشة وارتحلت إلى مكة، وقالت لمروان: وددت أنه في غرايري مشدوداً حمله حتى أقذفه في البحر، وسمته طاغياً، وقالت لابن عباس: لا تحذل عنه الناس، وطلحة يصلي بالناس، وعلي يحرض الناس، وطلحة عليه السلاح، وأرسلت أم حبيبة إلى علي: أئمن أهلي من الدار).^(٦)

ثم يلخص الموقف من فتنة عثمان بعد ذلك بقوله: (واختلف الناس في هذه الفتنة فقال بعضهم: مسألة اجتهدية، المصيب مأجور، والمخطئ معذور، وقيل كل مجتهد مصيب، وقال أهل الحق^(٧): مسألة دينية، الحق مأجور، والمخطئ مأزور بل هالك، بدليل: ﴿فإن بغت إحداهما على الأخرى...﴾).^(٨)

(١) علّق مُراجع الطبعة الثانية في الحاشية بقوله: (لا يقصد بالارتداد هنا الخروج عن الإسلام وإنما يعني الرجوع عما كان عليه حال الصحابة)

(٢) الدليل والبرهان (٤٠/١-٤١). وانظر: (٢٧/١) بنفس المعنى، وكذا في العدل والإنصاف (٤٥/٢) كرر نفس المؤاخذات!

(٣) العدل والإنصاف للوارجلاني (ج ١/١٥١-١٥٢)

(٤) السير (١٥٧/١)

(٥) العدل والإنصاف للوارجلاني (٤٥/٢ ط: عُمان) وانظر: سير الشماخي (١٤٢/١)

(٦) السير (١٤٨/١)

(٧) يعني الإباضية

(٨) السير (١٤٩/١) وانظر: الجواهر للبرادي (١٦٠)

ويرى الإباضية أن قتل عثمان كان حقاً، يقول الورجلاني [ت: ٥٧٠هـ]: (... وعزله وخلعه وقتله حق لانتهاكه الحرم الأربع).^(١) والحرم الأربع هي المذكورة سابقاً.

ويسوق سرحان الإزكوي [ت: ١١٧٦هـ] خبر مقتل عثمان سياق الفرح والابتهاج^(٢)، وحينما ناظر ابن عباس أسلافهم ذكروا له قتلهم لعثمان كإنجاز يحسب لهم في سبيل مبادئهم.^(٣)

وجاء في كتاب السير والجوابات -الذي يعد من أهم كتبهم ومصادرهم في القرن الرابع-: (فما قولكم في عثمان بن عفان؟ قلنا له: في منزلة البراءة عند المسلمين).^(٤) فإن قال: من أين وجبت البراءة من عثمان بن عفان، وقد تقدّمت ولايته، وصحّت عقدة إمامته مع فضائله في الإسلام، وفي تزويج النبي ﷺ بابنتيه واحدة بعد واحدة؟ قلنا: إنّ الولاية والبراءة، هما فرضان في كتاب الله، لا عذر للعباد في جهلهما، وقد أمرنا الله تبارك وتعالى، أن نحكم وندين له في عبادته، بما يظهر لنا من أمورهم، ولم يكلفنا علم الغيب، ثمّ وجدنا أصحاب النبي ﷺ قد قدّموا عثمان إماماً لهم، بعد عمر بن الخطّاب ρ، ثمّ قصدوا إليه فقتلوه على ما استحقّ عندهم من الأحداث، التي زایل بها الحق وسبيله، فمن قال: إنّ عثمان قتل مظلوماً، كان قد أوجب على أصحاب النبي ﷺ البراءة بقتلهم لعثمان بن عفان، وألزم البراءة من علي بن أبي طالب؛ لأنّه وضعه المسلمون بعد عثمان إماماً لهم، وعلى الإمام إقامة الحدود، ولم يغيّر ذلك علي بن أبي طالب، ولم ينكره، ولم يُقِم الحد على من قتل عثمان وحارب من طلب بدمه، وهو طلحة بن عبيد الله والزبير بن العوّام، ولو لم يكن مستحقاً للقتل، وأنّه مظلوم لكان علي قد كفر لقتاله لمن طلب بدم عثمان بن عفان، فلمّا قاتل علي والمسلمون، من طلب بدم عثمان، وصوّبوا من قتله، وأقرّهم علي بين يديه، وكانوا أعوانه وأنصاره، كان دليلاً على أنّهم محقّقون في قتله؛ لأنّ إجماعهم على ذلك حجة لغيرهم ودليل، وأمّا قولك: زوّجه النبي ﷺ بابنتيه، واحدة بعد واحدة، فإنّنا لا ننكر ذلك، ولا يكون عثمان مستوجباً للولاية، بتزويج النبي ﷺ له بابنتيه، ولو كان عقد النبي ﷺ له بالنكاح، موجباً للرجل المشرك، الذي كان النبي ﷺ قد زوّجه بابنته زينب، قبل التحريم بين المسلمين والمشركين، مع قول الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ فهذا مبطل لاحتجاجك علينا، بتزويج النبي ﷺ له بابنتيه. وأمّا قولك: إنّ كانت له فضائل في الإسلام متقدّمة، فإنّ الأعمال بالخواتيم في الآخرة، لا بالفضائل الأولى^(٥)

(١) الدليل والبرهان (٤٠/١).

(٢) انظر: كشف الغمة للإزكوي (١٦٤/٢-١٧٤).

(٣) انظر: مناظرتهم لابن عباس واعتراضهم بقتل عثمان على سبيل الابتهاج بها في: الجواهر المنتقاة للبرادي (١٣٦).

(٤) المسلمين يعني بهم الإباضية

(٥) السير والجوابات (٣٧٢-٣٧٣) السيرة رقم (١٢)

وربما توقف بعضهم في عثمان قال العوتبي [ق ٤ أو ٥ أو ٦هـ]: (ومن كان على رأي المسلمين إلا أنه يقف عن عثمان وعليّ؛ فإذا قال: رأيي فيهما رأي المسلمين وقولي قولهم فلا بأس عليه، ولا في ولايته).^(١)

وفي العصر الحديث لا يزال موقفهم من عثمان كما هو عند سلفهم، فهذا عالمهم الكبير في القرن الماضي؛ القطب ابن اطفيش [١٣٣٢هـ] في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ قال ما نصه: (أقول والله أعلم بغيه: إن أول من كفر تلك النعمة وجحد حقها عثمان بن عفان، جعله المسلمون على أنفسهم وأموالهم ودينهم فخانهم في كل ذلك)^(٢) بل نسب القطب للنبي ﷺ حديثاً بلفظ: «إن عثمان فرعون هذه الأمة» ثم قال عقبه: وكذا قالت عائشة! ^(٣) وهذا كذب على رسول الله ﷺ وعلى عائشة، والحديث ورد أساساً في أبي جهل كما في مسند الإمام أحمد من رواية ابن مسعود في قصة مقتل أبي جهل في بدر، وأصله في البخاري بدون زيادة «فرعون هذه الأمة». ^(٤)

ويقول سالم السيبي [١٤١٤هـ]: (وأما عثمان فأخذ الإمامة وعليه عهد الله ورسوله من زعيم شورى المسلمين عبد الرحمن بن عوف ؓ. إذ أولاه إياه أن يسير فيها مسيرة صاحبيه أبي بكر وعمر وبايعوه على ذلك، عتبا عليه أشياء وانتقدوا عليه أخرى، وأنكروا عليه أموراً حصروه عليها حتى قتلوه، والكل صحابة رسول الله ﷺ، ولم يخالطهم من الإباضية أحد، فالمقتول عبد صباهي وقتلوه كذلك، وهم أعلم بما هنالك، والإباضية خلبون من دمه وماله، وأظن لم يحضر قتله أحد منهم). ^(٥) يقول هذا وهو يعلم أن الذين قتلوه مرضيون عند الإباضية بل يعدونهم سلفاً لهم، وأما عدم حضور الإباضية مقتل عثمان فلأنهم لم يتميزوا بعد بهذا الاسم! وهذا السيبي له كتاب سيء سماه (العرى الوثيقة) شرح به قصيدة (كشف الحقيقة للسالمي) ملأه بالكلام في عثمان فلم يترك نقیصة إلا ذكرها، ولولا قبحه لنقلت بعض ما فيه، فلا يُغتر بمحاولته تحسين صورة الإباضية. ^(٦)

فإذا ما جئنا لمفتيهم المعاصر الشيخ أحمد الخليلي الذي يمثل الموقف الرسمي لهم من عثمان فإننا نجده على نفس الموقف القديم لم يتغير، وإن حاول استخدام المناورة اللفظية في كلامه ليؤكد صحة مذهب أصحابه دون تصريح مباشر، وحتى يكون لكلامه مصداقية فقد عمد إلى النقل عن ابن قتيبة باعتباره أحد أعلام السنة من الكتاب المنحول عليه باسم الإمامة والسياسة^(٧)، كما تشبث بالنقل عن المودودي وسيد قطب في بعض كتبهما

(١) الضياء (١٥٤/٣)

(٢) هيان الزاد (٣٤١/١-٣٤٢)، وهو يشير إلى ما في زيادات محبوب بن الرحيل التي زادها على مسند الربيع برقم (٩٠١)

(٣) هيان الزاد ابن اطفيش (٣٤٥/١١)

(٤) انظر: المسند برقم: (٣٨٢٤، ٣٨٢٥، ٣٧٢٦، ٣٧٢٧) وأصله في البخاري (ح/٣٩٦١)

(٥) أصدق المناهج (٦٣-٦٤)

(٦) الكتاب لم يطبع وإنما نسخه بعضهم ونشره على شبكة النت.

(٧) لمعرفة عدم صحة نسبته لابن قتيبة يُنظر: كتاب الإمامة والسياسة في ميزان النقد العلمي د. عبدالله عسيلان، مكتبة الدار بالمدينة ط١، ١٤٠٥هـ

التي نحيا فيها منحى الإباضية وسائر الخوارج من الطعن في الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضي الله عنه، من أجل إحراج أهل السنة بأن الإباضية لم يتفردوا بنقد عثمان وعلي.^(١)

وإذا كان هذا هو الغالب على المعاصرين فإن الأمانة العلمية تقتضي أن نذكر أن بعض المعاصرين منهم يحاول أن يتبنى موقفاً محققاً في هذه المسألة، مثل الطبيب العماني د. زكريا المحرمي القائل: (الذين تبرأوا من عثمان وعلي لا يحكمون عليهما بدخول النار، وإنما حكموا عليهما بظاهر ما ثبت عندهم من أحداث موجبة للبراءة حسب رأيهم، أما مسألة الحكم بدخول الأفراد الجنة أو النار فإنها لا تثبت إلا بالدليل القطعي المتواتر)^(٢) وقد فاته -سهواً أو عمدًا- أن الأحداث التي نسبوها إلى عثمان وعلي K توجب خلودهما في النار وفق قواعد الإباضية! وعموماً هذا رأيه هو وليس رأي كل الإباضية.

وقال أيضاً: (يلزمنا درء البراءة عن عثمان حسب القاعدة الكلية التاسعة التي قررها أئمة المذهب الإباضي، ويبقى عثمان متظللاً بظلال التزكية القرآنية لعموم الصحابة)^(٣) وهو كلام حسن لولا أنه مندرج في ولاية الجملة، ومنقوض بقول قطب الأئمة ابن اطفيش: (وقال [أي: النبي ﷺ] في الخاصة: «أبو بكر وعمر وعبدالرحمن بن عوف وأبو عبيدة في الجنة»)، ولم يصح عدُّ عثمان وعلي فيهم، الأحاديث تنافي ذلك، يسلمها الخصم)^(٤)، ومعلوم مكانة القطب لدى الإباضية المعاصرين، وهو يعبر عن حقيقة مذهبهم وينكر الشهادة لعثمان بالجنة، أما المحرمي فهو ليس من علمائهم ولكنه رجل مثقف ومنفتح على آراء الآخرين دون أن يتخلى بتاتاً عن المذهب وهو أقرب إلى التيارات العقلانية، فهو -حسب قناعاته- يحاول التقليل من مسألة التبري من عثمان وعلي، وأنها ليست من أساسيات المذهب الإباضي، وإنما كانت رد فعل من بعض الغلاة بسبب بعض الظروف السياسية والعسكرية، وقد اعترض عليهم بعض علماء الإباضية الآخرين كما يرى، ولا تمثل آراؤهم الموقف الرسمي للإباضية الذي هو الكف والإمسك عما جرى بين الصحابة كما هو موقف جابر وأبي عبيدة!^(٥) وهو موقف يحسب للمحرمي، لكن حقيقة المذهب وواقعه غير ذلك، فقد قام المذهب وتأسس منذ بدايته على التبري من الخليفين الراشدين عثمان وعلي. ويشبهه بعض مواقف بعض المعلقين على كتبهم المطبوعة فإنهم في تعليقاتهم على بعض المواضع يحاولون تخفيف الموقف، وقد مر خلال البحث الإشارة إلى بعض ذلك.

(١) انظر رسالته: موقف الإباضية من عثمان وعلي ومسائل أخرى (برنامج الشاملة الإباضية) وانظر رسالته: مقام الصحابة.

(٢) الصراع الأبدي (٣٤٣)

(٣) الصراع الأبدي (٣٥٨)

(٤) هيمان الزاد (٥٠٧/١٣)

(٥) انظر: الصراع الأبدي (٣٢٢-٣٢٩)

وأجود موقف للإباضية المعاصرين من عثمان ومن الصحابة أجمعين هو موقف الشيخ إبراهيم بيوض P في محاضراته (فضل الصحابة والرضى عنهم) التي طبعت بعد ذلك بنفس العنوان، فقد ترضى عن عثمان -الذي يتبرأ منه الإباضية- وشهد له بالخير والفضل وأعلن تولّيه له مع بقية الصحابة، مدلاً على موقفه بالأدلة الشرعية الكثيرة.^(١)

ويلخص محققا كتاب الضياء للعوتي وهما سليمان وداود الوارجلانيان موقف الإباضية في هذه المسألة بقولهما: (والذين يتبرؤون من عثمان وعليّ يحكمون عليهما بما وصل إليهم وثبت عندهم من أخبار فيما أحدثه الخليفة عثمان في السنوات الأخيرة من خلافته، ورضا عليّ بالتحكيم وقلته لأهل النهروان؛ فحكموا عليهما بالبراءة لما بلغهم، وعلموا به، وأما توبتهما من فعلهما فلم تثبت عندهم.. ولذلك وقع خلاف عند الإباضية في الحكم عليهما؛ فمنهم المتبرئ منهما، ومنهم المتوقف عنهما، ومنهم المتولي لهما على ترجح التوبة من أحداثهما، ولكن الأسلم في كلّ ذلك السكوت وعدم الخوض في مثل ذلك)^(٢)

ومن عدل الله ﷻ أن ابتلى الإباضية في تاريخهم بفتن وانشقاقات^(٣) كالتي حدثت لعثمان ؓ، ومن أبرز تلك الحوادث ما قام به العالم الإباضي موسى بن موسى الأزكوي (ت ٢٧٨هـ) الوزير الأكبر في عهد إمامهم الصلت بن مالك الخروصي (ت ٢٧٥هـ) فقد عزل موسى إمامه الصلت لما كبر وضعف، وولى مكانه راشد بن النصر إماماً سنة (٢٧٣هـ)، واستمر راشد إماماً وموسى قاضياً له حتى انقلب الحال وتبرأ موسى من راشد ودعا إلى خلعه، فخلع وضرب وحبس سنة (٢٧٧هـ) وولوا مكانه عزان بن تميم، ثم بوبع راشد بالإمامة مرة ثانية بعد دخول العباسيين إلى عُمان بقيادة ابن نور الذي يسميه الإباضية (ابن بور)، إلا أن إمامة عزان لم تدم طويلاً فعزل مرة أخرى.^(٤)

فقد أحدث لهم هذا الانشقاق جدلاً فكرياً بين مؤيد ومعارض، استمر ردحاً من الزمن وانقسم فيه أهل عمان إلى مدرستين؛ نزوانية (نسبة إلى نزوى) مؤيدة لخلع الإمام وكانت بقيادة أبي سعيد الكدمي، ورستاقية (نسبة إلى الرستاق) معارضة لخلع الإمام وكانت بقيادة ابن بركة^(٥)، وهما من أكابر علماء الإباضية.

(١) انظر: (ص ٢، ٣٥) من محاضراته المطبوعة. وعلل ترضيه عنه بما ثبت في حقه لا بكونه تاب على ما يزعم بعضهم.

(٢) انظر: الضياء للعوتي (حاشية ١٤٨/٣)

(٣) انظر عن هذه الفرق والانشقاقات: الإباضية مذهب إسلامي معتدل لعلي معمر، ومختصر تاريخ الإباضية للباروني وغيرها.

(٤) انظر تفصيل حادثة عزل الصلت في: سيرة أبي قحطان (ضمن السير والجوابات ج ١) وأبو قحطان معارض لعزله، وانظر: كتاب التخصيص للكندي، وكتاب قضية عزل الإمام الصلت بن مالك الخروصي لعلي بن سعد الريامي

(٥) انظر: تحفة الأعيان بسيرة أهل عُمان للسالمي (٢٠٤/١، ٢٠٩-٢١٠) وينبغي عند النظر في مؤلفات تلك الحقبة العمانية معرفة اتجاه المؤلف من أجل تحديد موقفه من الصحابة هل هو منسجم مع قضية عزل الصلت أم لا؟ لأن الحادثة أثرت فيهم.

وربما تناقض بعضهم في هذه القضية كالكدمي المؤيد لخلع الصلت مع تصويبه لجميع الأطراف حتى علق المحرمي المعاصر مستغرباً بقوله: (والغريب أن أبا سعيد الكدمي ومدرسته كانت تنادي بأن الواقف والمتبرئ والمتولي جميعاً مصيبون في موقفهم من أحداث الصلت بن مالك، فيلزمهم أن يصوبوا الواقف والمتبرئ والمتولي لعثمان وعلي^(١)) وصدق المحرمي في إلزامه لهم، لأن جوهر النزاع هو: إن كان الذين خلعوا الصلت مخطئين فكذلك الذين خلعوا عثمان وقتلوه، وإن كان خلع عثمان صواباً فخلع الصلت كذلك، إذ الحالان متشابهان، فلماذا الاختلاف والافتراق؟

وقد أرهقهم هذا الافتراق والتنازع إلى أن ظهر بينهم اتجاه يدعو للتوقف عن الكلام فيما حدث، والسكوت عما شجر، وقد أثر هذا التوقف على موقفهم من الصحابة فيما يبدو، فصار هناك اتجاه بين الإباضية يدعو للتوقف عما حصل بين الصحابة والسكوت عما شجر بينهم!^(٢)

وليس هذا فحسب، بل تاريخهم مليء بالحوادث المشابهة، وحكامهم خلال التاريخ ليسوا بأفضل من عثمان وعلي ومع ذلك تعايش الإباضية معهم، وبقيت مسألة الصحابة لديهم مكانها كما هي، والواجب إعادة النظر في ذلك وتصحيح الأخطاء التاريخية، وتعديل الموقف المتشدد من عثمان وعلي وغيرها بشكل واضح وليس على طريقة الدبلوماسيين والسياسيين، فلم يعد هناك مبرر علمي ولا ديني للبقاء على ما ورثوه من أسلافهم في هذه القضية، منطلقين من قول الله تعالى ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ١٣٤] ومتبعين لنهج الخليفة عمر بن عبد العزيز في كلمته التي يتناقلونها في كتبهم (تلك دماء طهر الله منها أيدينا، أفلا نطهر منها ألسنتنا!).

الخلاصة:

بعد أن انتهينا -بحمد الله- من هذا البحث ظهرت لي النتائج التالية:

١. أهمية دراسة تاريخ الصحابة لما لهم من مكانة عالية في الدين، إذ هم نقلة الشريعة وحماها، ولم تعرف الأمة دينها إلا عن طريقهم، فأَيّ قدح فيهم هو قدح فيما وصل إلينا عن طريقهم.
٢. لم يسلم عثمان رضي الله عنه من الطاعنين عليه بسبب الأهواء السياسية والفتن والدسائس التي شوهت كثيراً من تاريخه.
٣. من أبرز الطاعنين على عثمان رضي الله عنه طائفة المحكّمة الأولى الذين هم النواة الأولى للإباضية وسائر فرق الخوارج.

(١) الصراع (ص ٣٥٥).

(٢) ينظر: الصراع الأبدي للمحرمي (ص ٣٢٩).

٤. الموقف الرسمي للإباضية من عثمان ؓ هو موالاته إلى ست سنوات من حكمه ثم البراءة منه بعد ذلك، ويتولون الخارجين عليه الذين نكثوا بيعته وقتلوه.
٥. وقع للإباضية في تاريخهم فتن تشبه ما وقع لعثمان، بلبت أفكارهم واضطربوا معها، فكانت أحد الأسباب التي جعلت موقفهم من عثمان ؓ يبدو مضطرباً.
٦. يوجد عبارات لبعضهم تتولى الصحابة عموماً وتترضى عنهم دون تفصيل، يصعب حملها على تغير موقفهم منه، نظراً لأنهم يفرقون بين ما يسمونه ولاية الجملة التي تسمح لهم بإظهار الولاء العام للصحابة دون أن يشمل جميع أفرادهم على التفصيل، كما أن مذهبهم يسمح بالتقية (الكتمان)، وقد صرح بعضهم بذلك.
٧. يوجد أفراد من الإباضية يظهر أنهم صادقون في كلامهم الإيجابي عن عثمان ؓ، لولا تشويش البعض بحمل هذا الكلام على التقية، والله أعلم بالنوايا.
٨. المعاصرون من الإباضية يميلون إلى السكوت عما شجر بين الصحابة، ويجعلون ذلك وسيلة للدعوة إلى الوحدة الإسلامية، ولكن بعد الفحص في سكوتهم هذا يتبين أنه سكوت لا يتضمن تولى الصحابة جميعاً والترضى عنهم، وإنما هو سكوت ظاهري مع بقاء المعتقد كما هو، ويرى بعضهم أن السكوت هو المذهب الرسمي للإباضية، وما سواه لا يعد المذهب المعتمد! وقد أبان البحث خلاف ذلك.
٩. والخلاصة أن المعتمد في المذهب الإباضي في موقفهم من عثمان لم يتغير في مضمونه، وإن تغير بعض الشيء في شكله حسب المستجدات والظروف، وذلك باستخدام المناورات اللفظية التي تسمح بها قواعد مذهبهم بما لا يعود على حقيقة المذهب بالبطلان، باستثناء حالات فردية لا تعبر عن الرأي المعتمد في المذهب.
- يوصي الباحث بإلقاء مزيد من البحث عن موقف الإباضية من بقية الصحابة الذين خاضوا في الفتنة أو توقفوا فيها وكيف تعامل الإباضية مع مروياتهم وفتاويهم.

المراجع:

١. الإباضية بين الفرق الإسلامية، علي يحيى معمر، مراجعة الشيخ بكير بالحاج، ط ٢ مكتبة الضامري، عمان.
٢. الإباضية في موكب التاريخ، علي يحيى معمر، مراجعة الحاج سليمان بابزيز، ط ٣، مكتبة الضامري، عمان.
٣. الإباضية مذهب إسلامي معتدل لعلي معمر، علق عليه، أحمد السيادي، دار الحكمة، لندن، ط ١، ٢٠١٣م.
٤. الإباضية ومدى صلتها بالخوارج، عامر النجار، دار المعارف، القاهرة ط ١، ١٩٩٣م.

٥. إزالة الوعشاء عن أتباع أبي الشعثاء، سالم بن حمود السيابي، تحقيق سيدة كاشف، عمان ١٩٧٩م
٦. الاستقامة، أبو سعيد الكدومي، وزارة التراث القومي والثقافة في عمان ١٤٠٥هـ
٧. الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر، تحقيق: عبدالله التركي، دار هجر، ط ١، ١٤٢٩هـ
٨. أصدق المناهج سالم بن حمود بن شامس السيابي، طبع وزارة التراث القومي والثقافة العمانية عام ١٩٧٩م
٩. البعد الحضاري للعقيدة الإباضية فرحات الجعيري، جمعية التراث في غرداية بالجزائر، ١٩٩١م
١٠. بيان الشرع، محمد بن إبراهيم الكندي، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عُمان، ١٤٠٤هـ
١١. تحفة الأعيان، نورالدين السالمي، تصحيح: أبي إسحاق اطفيش، مطبعة الشباب بالقاهرة ط ٢، ١٣٥٠هـ
١٢. جوابات الإمام السالمي، بإشراف عبدالله السالمي، تنسيق ومراجعة عبدالستار أبو غدة، مكتبة الإمام السالمي، ولاية بديّة، عمان ٢٠١٠م
١٣. الجواهر المنتقاة، أبو القاسم البرادي، بتحقيق أحمد بن سعود السيابي، ط ١، ٢٠١٤م، دار الحكمة لندن
١٤. حاشية الترتيب على الجامع الصحيح، محمد بن أبي ستة، تحقيق إبراهيم طلاي، دار البعث، الجزائر، ١٤١٥هـ
١٥. الخوارج والحقيقة الغائبة، د. ناصر السابعي ط ٥، عُمان، ١٤٣٢هـ
١٦. دراسات إسلامية في الأصول الإباضية، بكير بن سعيد أعوش، ط ٤، ١٤٠٩هـ المطابع العالمية، عمان
١٧. دراسات عن الإباضية، عمرو خليفة النامي، ترجمة ميخائيل خوري، دار الغرب الإسلامي ط ١، ٢٠٠١م
١٨. الدليل والبرهان، أبو يعقوب الوارجلاني، تحقيق: سالم الحارثي، وزارة التراث القومي في عمان، ١٤٠٣هـ
١٩. رسالة ابن إباح حقتها د. لطيفة البكاي ونشرتها دار الطليعة في بيروت عام ٢٠٠٢م
٢٠. رسالة جوابية يرد فيها الخليلي على الشيخ ملا خاطر، منشورة آخر حاشية ابن أبي ستة على مسند الربيع
٢١. رواية الحديث عند الإباضية (دراسة مقارنة)، صالح البوسعيد ط ١، ١٤٢٠هـ عمان
٢٢. السير والجوابات، عدد من علماء عمان، تحقيق: سيدة كاشف، وزارة التراث القومي في عمان ١٤٠٦هـ
٢٣. سيرة سالم بن ذكوان ضمن منهج الدعوة عند الاباضية لمحمد صالح، ط ٢، مكتبة الاستقامة بمسقط، ١٤١٨هـ
٢٤. شرح الجامع الصحيح، نور الدين السالمي، نشر سعود السالمي (حفيد المؤلف) المطابع الذهبية بعمان.

٢٥. شرح عقيدة التوحيد، القطب ابن اطفيش، ت: مصطفى وينتن، جمعية التراث بغرداية، ط ١، ١٤٢٢ هـ.
٢٦. الشيخ علي يحيى معمر والدعوة إلى وحدة المسلمين لمحمد بوحجام.
٢٧. صحيح البخاري، أبو عبد الله البخاري، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، دمشق، ط ٥، ١٤١٤ هـ.
٢٨. صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج، تحقيق: فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٧٤ هـ.
٢٩. الصراع الأبدي (جدليات الصراع السياسي بين الصحابة) زكريا المحرمي، مكتبة الغبراء، ط ١، ١٤٢٧ هـ.
٣٠. الضياء، سلمة العوتي، تحقيق سليمان وداود الوارجلانيان، وزارة الأوقاف في عمان، ط ١، ١٤٣٦ هـ.
٣١. طبقات المشايخ بالمغرب، أحمد بن سعيد الدرجيني، تحقيق: إبراهيم طلاي، بدون معلومات نشر.
٣٢. العدل والإنصاف، أبو يعقوب الورجلاني، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، ١٤٠٤ هـ.
٣٣. علوم السنة عند الإباضية، د. أحمد الكندي، الجامعة التونسية، ط ١، ١٤٢٦-١٤٢٧ هـ.
٣٤. فتح المغيث في علوم الحديث، محمد بن سليمان المطهري، حققه: أحمد حمو، عمر بازين ط ١، ١٤١٩ هـ.
٣٥. الفصل في الملل والأهواء والنحل، ابن حزم، تحقيق محمد الداود، دار البلد ودار الفضيلة ط ١، ١٤٤٤ هـ.
٣٦. فضل الصحابة والرضى عنهم، إبراهيم بيوض، تحقيق بهون أوجانه، معهد الحياة بغرداية، ط ١، ١٤١٧ هـ.
٣٧. قراءة في رسالة ابن إباح، د. لطيفة البكاي، دار الطليعة في بيروت، ط ١، ٢٠٠٢ م.
٣٨. قضية عزل الإمام الصلت بن مالك الخروصي لعلي بن سعد الريامي
٣٩. قضية عزل الإمام الصلت بن مالك الخروصي، على الريامي، بيت الغشام للنشر، مسقط، ط ١، ٢٠١٥ م.
٤٠. الكامل في اللغة والأدب، محمد المبرد، تحقيق: أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي بالقاهرة، ط ٣، ١٤١٧ هـ.
٤١. كتاب الإمامة والسياسة في ميزان النقد العلمي، عبدالله عسيان، مكتبة الدار بالمدينة ط ١، ١٤٠٥ هـ.
٤٢. كتاب التخصيص، أحمد بن عبدالله الكندي، تحقيق حمود الراشدي، ط ١، وزارة التراث والثقافة، عمان.
٤٣. كتاب السير، أبو العباس أحمد الشماخي، تحقيق محمد حسن، ط ١، المدار الإسلامي، ليبيا.
٤٤. كشف الحقيقة لمن جهل الطريقة، نور الدين السالمي، ضمن مجموع المتون العلمية، مكتبة نور الدين السالمي
٤٥. كشف الغمة، سرحان الأزكوي، تحقيق محمد حبيب صالح، ومحمود السليمي، ط ٢، عمان ١٤٣٤ هـ.
٤٦. كشف الكرب في ترتيب أجوبة الإمام القطب، رتبها: أبو الوليد سعود بن حميد بن خليفين المضيري، تحقيق: محمد علي الصليبي، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عُمان، ١٤٠٥ هـ.

٤٧. الكشف والبيان، أبو عبد الله القلهاقي، تحقيق: سيدة كاشف، وزارة التراث القومي في عمان، ١٤٠٠هـ
٤٨. مختصر العدل والإنصاف، أحمد بن سعيد الشماخي، وزارة التراث القومي في عمان ١٤٠٥هـ
٤٩. المستدرک، أبو عبد الله الحاكم، تحقيق: مصطفى عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١، ١٤١١هـ
٥٠. مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: أحمد شاكر، دار الحديث بالقاهرة، ط ١، ١٤١٦هـ
٥١. معجم أعلام الإباضية (قسم المشرق) محمد صالح ناصر وسلطان الشيباني، دار الغرب الإسلامي، دار الغرب
٥٢. معجم أعلام الإباضية (قسم المغرب) محمد موسى بابا عمي، دار الغرب، ط ١، ١٤٢٠هـ
٥٣. معجم مصطلحات الإباضية، وزارة الأوقاف بعمان، ط ٢، ١٤٣٣هـ.
٥٤. مقام الصحابة، أحمد الخليلي، موقع بصيرة (www.baseera.net)
٥٥. موقف الإباضية من عثمان وعلي ومسائل أخرى، أحمد الخليلي - نسخة ثانية - (الشاملة الإباضية)
٥٦. موقف الصحابة من الخوارج، ياسر اليحيى، مجلة العلوم الشرعية في جامعة القصيم، ع ٥٢، رجب ١٤٤٠هـ
٥٧. مؤلفات الإباضية المشاركة، أبو القاسم البرادي، تحقيق زينهم عرب، دار الفضيلة بالقاهرة بدون تاريخ
٥٨. هيميان الزاد، محمد بن يوسف ابن اطفيش، وزارة التراث القومي بسلطنة عمان طبعة ١، ١٤١٢هـ
٥٩. الوحدة الإسلامية من خلال سيرة سالم بن ذكوان الهلالي، الشيخ أحمد الخليلي. منشور إلكترونيًا (pdf)



p-ISSN: 1652 – 7189 e-ISSN: 1658 – 7472 Volume No.: 11 Issue No.: 44 .. July – September 2025

Albaha University Journal of Human Sciences

Periodical - Academic - Refereed

Published by Albaha University

017 7223212 دار المنار للطباعة

Email: buj@bu.edu.sa

<https://portal.bu.edu.sa/ar/web/bujhs>